



Munich Personal RePEc Archive

## **An Evaluation to Industrial Development in Iraq "During 1975-1990"**

Falah K. Ali Alrubaie

Economics-faculty of Economics -Omar Almkhtar university

4. January 2004

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/8331/>

MPRA Paper No. 8331, posted 19. April 2008 03:31 UTC

## An Evaluation to Industrial Development in Iraq "During 1975-1990"

Dr.falah.K.Ali Alrubaie

Economics-faculty of Economics –derna -Omar Almkhtar university

The industrial development in Iraq ,causes mutual effect on both manufacturing sector indicators and Economical structural. The suitable conditions should be prepared ,which enables Manufacturing sector to come up to industrial and structural integration, In order to corrects the structural imbalances .

This study aims to determination the nature of transformation in Iraq Economy during 1975-1990 by the following:-

- 1- Diagnosis The Role of Manufacturing Sector in Process of Structural Transformation in Iraq Economy by study the relations between manufacturing sector and national Economy .
- 2-Diagnosis the main structural relationship among the branches and patterns of Manufacturing sector ,containing regional relations and nature of transformation which has take part during the study period ,in order to determine whether this transformation causes a state of structural imbalance or it harmonizes with the aim of structural balance.
- 3- discussed the structural transformation in manufacturing sector by study the relations between branches and activities ,Light and Heavy industry, small and large Scale, Capital and labour intensities ,import substitution and encourage exports and the regional relation between industries.

### تقييم تجربة التنمية الصناعية في العراق " للفترة 1975-1990"

د.فلاح خلف علي الربيعي/ عضو هيئة التدريس/ كلية الاقتصاد / جامعة عمر المختار / ليبيا

تستند هذه الدراسة في عملية تقييم جهود التنمية الصناعية في العراق ،على دراسة التأثيرات المشتركة بين التغيرات في المؤشرات الهيكلية لقطاع الصناعة التحويلية من جانب والتغيرات في الهيكل الإنتاجي العام من جانب آخر ، كما تحدد الشروط المطلوب تهيئتها لدعم عملية تكوين البنية الصناعية الناضج والمكامل القادر على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من السلع الاستهلاكية والوسيلة والإنتاجية .وللتعرف على طبيعة تلك الجهود ، حاولت الدراسة تشخيص طبيعة التحول الهيكلي الذي حصل في الهيكل الإنتاجي في العراق مع التركيز على دراسة التحول في هيكل الصناعة التحويلية خلال الفترة "1975-1990" من خلال ما يأتي :-

- 1-تشخيص طبيعة دور قطاع الصناعة التحويلية ضمن إطار الهيكل الإنتاجي العام من خلال دراسة المساهمات النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي، وتحليل الترابطات الإنتاجية الكلية والعلاقات الإقليمية للحكم على حجم وطبيعة هذا الدور
- 2- تشخيص طبيعة التحول الهيكلي في قطاع الصناعة التحويلية ، من خلال دراسة العلاقة بين الأنشطة التحويلية وتحليل الترابطات الإنتاجية ،و دراسة العلاقة بين الصناعات الخفيفة والثقيلة والسعات الإنتاجية الصغيرة والكبيرة ، والأنماط التكنولوجية كثيفة العمل وكثيفة الرأسمال، والسياسات الصناعية المعوضة عن الاستيراد والمعززة للتصدير ،فضلا عن دراسة العلاقات الإقليمية بين الصناعات .

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Get yours now!

"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

## تقييم تجربة التنمية الصناعية في العراق " للفترة 1975-1990"

### المقدمة

في ظل الجهود الهادفة حالياً لإعادة الأعمار، تظهر الحاجة الملحة لإعادة تقييم جهود التنمية الصناعية في العراق خلال الفترة "1975-1990"، ويستند هذا البحث في عملية التقييم على فرضية مفادها " أن مقياس المعتمد في الحكم على مدى نجاح الجهود التي بذلت لتحقيق التنمية الصناعية في العراق يرتبط مدى نجاح تلك الجهود في تصحيح الاختلالات في الهيكل الإنتاجي وبخاصة هيكل الصناعة التحويلية"، ولاختبار تلك الفرضية تم استعراض تلك الجهود والتحقق من مدى نجاحها في دعم عملية تكوين البنيان الصناعي الناضج والمتكامل القادر على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من السلع الاستهلاكية والوسيلة والإنتاجية. للتعرف على مدى مساهمة تلك الجهود في رفع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية وتقليص مساهمة القطاعات الأولية في كل من الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم الحكم على مدى شمولية عملية التنمية الصناعية، و هل اعتمدت على التعاون الإستراتيجي Strategic Synergy، أم أنها أكتفت بإقامة عدد من المصانع المنفرقة والمنعزلة، ولم تراع عنصر الترابط، و التعاون بين الأجزاء. و هل ساهمت في الحفاظ على الاستقلال الاقتصادي و السياسي وقلصت معدلات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة (1).

و لاختبار تلك الفرضية والإجابة عن تلك الأسئلة أستخدم الباحث منهج التحليل البنيوي، الذي يستند على المفهوم التجريدي للبنية، الذي يعني التوزيع النسبي للمتغيرات أو المكونات ضمن إطار محدد والكشف عن الأهمية النسبية لكل مكون داخل الدائرة المعنية، والمفهوم الاقتصادي للهيكل الذي ينطوي على مجموعة النسب والعلاقات وقنوات نقل التأثيرات بين الأنشطة الاقتصادية، التي تعمل ضمن إطار العام الهيكل الاقتصادي، بعد أن أضاف له البعد الإقليمي. ويهدف هذا النوع من التحليل إلى تشخيص قدرات الاقتصاد الانتاجية و الموردية، وتحديد الخصائص الرئيسية للهيكل الاقتصادي و الصناعي والوقوف على الجوانب السلبية والإيجابية. وركزت الدراسة على تحليل بيانات الفترة (1975-1990) وأهملت بيانات الفترة اللاحقة (1991-2003) لكونها فترة عدم استقرار سياسي واقتصادي، نجم عن تعرض جهود التنمية للتدمير بفعل حربين مدمرتين، حرب الخليج الأولى (1/17-1991/2/28) وحرب الخليج الثانية (3/20-2003/4/9) التي انتهت باحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. الى جانب ما رافق تلك الفترة من حصار اقتصادي قاس ترك أثراً ركودية وتضخمية طويلة الأجل. ألفت بظلالها على دقة البيانات المنشورة عن الفترة الثانية. وسيتم تقسيم الدراسة الى المحاور الآتية:-

- أولاً: دور قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي
- ثانياً: العلاقة بين الفروع والأنشطة التحويلية .
- ثالثاً: العلاقة بين الأنماط الصناعية ( الخفيفة والثقيلة ) .
- رابعاً: العلاقة بين السعات الإنتاجية ( الصغيرة والكبيرة ) .
- خامساً: العلاقة بين الأنماط التكنولوجية ( كثيفة العمل وكثيفة الرأسمال ) .
- سادساً: العلاقة بين السياسات الصناعية ( المعوضة عن الاستيراد والمعززة للصادرات ) .
- سابعاً: العلاقات الإقليمية بين الفروع الصناعية في العراق .

### أولاً: دور قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي :-

لتحديد طبيعة هذا الدور سنناقش الفقرات الآتية :-

- (1-1) مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي
- (2-1) الترابطات الإنتاجية الكلية في الاقتصاد العراقي

### (1-1) مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

توقع المعنيون بشؤون التخطيط والسياسة الاقتصادية في العراق بان الفترة ( 1975 - 1995 ) ستكون الفرصة التاريخية المناسبة لتحويل بنية الاقتصاد العراقي من بنية زراعي - استخراجي الى بنية صناعي - زراعي متنوع<sup>(2)</sup>، و بني هذا التوقع على مجموعة من السيناريوهات المتفائلة، التي كانت تتوقع أن يتم توظيف الموارد الهائلة التي اتيحت للاقتصاد العراقي بعد تأميم النفط في العام 1973 لتصحيح الاختلال البنياني ورفع معدلات التصنيع ومستويات التنمية. غير أن ما تحقق فعلاً هو أن تلك الاختلالات قد تفاقمت بفعل السياسات الاقتصادية غير العقلانية التي طبقت خلال حكم نظام صدام حسين ( 1979-2003 )، التي ركزت على الاستغلال الجائر للثروة النفطية والموارد العامة لدعم الأنشطة العسكرية والأمنية للنظام، فذهب القسم الأعظم من تلك الموارد للإنفاق على الحروب ودفع الديون والتعويضات التي ترتبت على مغامرات النظام ، في حين أهملت بشكل شبه كامل عملية التنمية وعمليات إعادة هيكلة الاقتصاد ، وظل القطاع الاستخراجي هو المتغير الحاكم لمسار التغييرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية وبخاصة التغييرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق .ونظراً للارتباط العالي بين النمو الاقتصادي المتحقق والنمو في مساهمة القطاع الاستخراجي ، لذا سيجري استعراض مرحلتين من مراحل النمو الاقتصادي في العراق وكالاتي:-

المرحلة الأولى 1970 - 1980 :- تشمل السنوات التي شهدت ارتفاعاً مطرداً في معدلات النمو الاقتصادي وتضم فترتين ،الفترة الأولى من 1970 الى 1974 و الفترة الثانية من 1975 الى 1980 ويمكن تجزئتها لفترتين

### الفترة الأولى 1970 الى 1974

شهدت هذه الفترة حدوث تحول مهم في الاقتصاد العراقي ، تمثل في نجاح عملية تأميم النفط في العام 1973 ،التي ترتب عليها ارتفاع مساهمة القطاع الاستخراجي وبخاصة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي ،فوصلت الى اكثر من(70 %) ، و أدى هذا التحول الى تكريس حالة التخصص الإنتاجي والتجاري في الاقتصاد العراقي كاققتصاد نفطي، كما ترك أثره البالغ على السياسات التنموية بشكل عام ، فاتخذت خلال هذه الفترة مجموعة من السياسات أدت الى تحريك المزايا النسبية بعيدا عن الأنشطة السلعية الأساسية وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية، ويمكن ملاحظة ذلك من بيانات الجدول الآتي(الجدول رقم 1 ) الذي يؤكد صحة ما ذهبت إليه بيانات المقارنة الدولية التي وضعت العراق ضمن مجموعة الأقطار الغنية بالموارد ذات التوجه الإنتاجي الأولي ( الزراعي و / أو الاستخراجي ) (3) . وذلك لوصول مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي الى حوالي(82%) خلال الفترة من 1970 الى 1974 منها( 3.72%) تعود الى القطاع الاستخراجي والنسبة المتبقية وهي( 9.7%) تعود الى القطاع الزراعي . هذا في حين لا تساهم القطاعات السلعية الباقية إلا بـ( 5.1%) منها( 3.1%) تعود الى القطاع الصناعي التحويلي و(1.8%) تعود للبناء والتشييد ( 0.2%) لقطاع الكهرباء والماء وتساهم الأنشطة غير السلعية بحوالي (13%) وهي قريبة الى حد ما من مجموع مساهمة الناتج السلعي غير النفطي والتي بلغت(14.8%) ، وكان من الطبيعي ان يظهر اثر ذلك التحول بوضوح اشد على الفترة اللاحقة .

### الفترة الثانية ( 1975 - 1980 )

شهدت هذه الفترة هيمنة ظاهرة الأيمان المغالى به بقوة الأصول النقدية "التي هيئتها إيرادات النفط " على إجراءات السياسة الاقتصادية في مجالات الاستثمار والتشغيل والاستيراد ، ويمكن إن نذكر هنا أهم العوامل التي ساهمت في صياغة اتجاه التحول البنائي لهذه المرحلة وهي كالاتي (4) :-

- 1- ساهم انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية ، و تسهيلات الاستيراد ، في تكريس نمط تعويض الاستيراد على جبهة عريضة من السلع الاستهلاكية ،وبخاصة السلع التجميعية ،ذات المحتوى الاستيرادي المرتفع. وتعزز هذا التوجه بتفضيل استيراد التكنولوجيا المكثفة الرأسمال على عملية رفع مستوى المهارات وتطوير القابليات الإنتاجية للقوى العاملة وتحقيق التصرف الرشيد بعنصر العمل .
- 2- ساهمت حالة التفاوت الإقليمي في تزايد معدلات الهجرة ، و ظهور الفائض في عرض القوى العاملة غير الماهرة في المراكز الحضرية الرئيسية دون ان يقابل ذلك تحسن في المرونة التشغيلية لقطاع الصناعة .

3- ركزت إجراءات السياسات السعرية على دعم المحاصيل المنخفضة الإنتاجية وبخاصة مجموعة الحبوب، و أهملت بشكل شبه كامل المحاصيل المرتفعة الإنتاجية وبخاصة المحاصيل الصناعية .

ساهمت كل تلك العوامل في الحد من توسع كل من قطاع الصناعة التحويلية و قطاع الزراعة ، فحقق الأول زيادة طفيفة في مساهمته النسبية بلغت (4%) بعد ان كانت (3.1%) في الفترة السابقة . أما مساهمة القطاع الزراعي فقد انخفضت ال (6.3%) بعد ان كانت (9.7%) في الفترة السابقة إي أن اثر الزيادة في إيرادات النفط على الأنشطة السلعية خلال تلك الفترة قد تركز على زيادة مساهمة أنشطة التشييد نتيجة للسعي نحو استكمال مرافق البنية الأساسية وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ، حيث ارتفعت مساهمة قطاع البناء والتشييد من (1.8%) في الفترة السابقة الى (5.6%) في الفترة الحالية ، وأخذت تظهر في هذه المرحلة بوادر اتساع الفجوة بين الناتج السلعي غير النفطي والناتج غير السلعي إذ وصلت مساهمة الأول الى (16.1) في حين بلغت مساهمة الثاني (15.6%) .

المرحلة الثانية 1981 - 1990 :- وتشمل السنوات التي شهدت معدلات النمو السالبة والبطيئة ويمكن تجزئتها على فترتين أيضا ، الفترة الأولى من 1981 الى 1985 و الفترة الثانية من 1986 الى 1990

### الفترة الأولى 1981 - 1985

شهد الاقتصاد العراقي في هذه الفترة متغيرين مهمين انعكاسا بشكل مباشر على المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي ،الأول هو الانكماش في إيرادات النفط ، والثاني هو اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، التي امتدت من أيلول 1980 وحتى آب 1988 ، وترك هذان الحدثان أثريهما على الاولويات القطاعية لصانعي السياسة الاقتصادية وعلى آلية التصرف في الموارد الإنتاجية المتاحة ، فأخذت عملية تخصيص الموارد وعملية الاستيراد ، تتحيز بشكل واضح لصالح القطاعات التي تتصل بشكل مباشر بإدامة زخم المجهود الحربي، وهي الأنشطة غير السلعية بشكل عام، ونشاط الإدارة العامة والدفاع بشكل خاص، وجاء ذلك على حساب الإهمال النسبي للأنشطة السلعية، وبشكل خاص القطاع الصناعي التحويلي<sup>(5)</sup>. ألا أن ما يميز هذه الفترة هو عودة الاهتمام بالقطاع الزراعي ، بسبب شحة العملات الأجنبية وصعوبات الاستيراد ويظهر ذلك من التحول الذي طرأ على المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي . وبشكل عام يمكن التمييز بين الاتجاهات الآتية في المساهمات القطاعية لتلك الفترة :-

أ - في حالة الأنشطة السلعية :-حصل انخفاض واضح في مساهمة القطاع الاستخراجي من (68.3%) في الفترة 1975 - 1980 الى (30.3%) خلال الفترة 1981 - 1985 ،وقد أدى ذلك الى تعديل الوزن النسبي لمساهمة القطاع الصناعي التحويلي بشكل طفيف الى (5.3%) ، وقطاع البناء والتشييد الى (7.8%) ، على الرغم من أن معدل النمو يشير الى انخفاض مساهمة هذين القطاعين ( جدول 28 ) ، أما مساهمة القطاع الزراعي وقطاع الماء والكهرباء فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وذلك وفقاً لمؤشري معدل النمو

والمساهمة النسبية، وأدت هذه التغييرات الى انخفاض مساهمة القطاعات السلعية كمجموعة من (84.4%) في الفترة 1975 - 1980 الى (52.5%) في الفترة 1981 - 1985 على الرغم من الارتفاع الذي طرأ على الناتج السلعي غير النفطي من (16.1%) في الفترة الأولى الى (22.2%) في الفترة الثانية .

ب - أما في حالة الأنشطة غير السلعية . فقد شهدت هذه المجموعة ارتفاعاً ملحوظاً في هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، فوصلت مساهمتها النسبية الى (47.5%) مقابل (15.6%) في الفترة السابقة ، وتركزت تلك المساهمة في نشاط الإدارة العامة والدفاع الذي بلغت مساهمته (17.6%) بعد أن كانت (7.1%) في الفترة السابقة ، يليه نشاط تجارة الجملة والمفرد الذي وصلت مساهمته الى (10%) مقارنة ب (3%) في الفترة السابقة وقد انعكست هذه التحولات بشكل تزايد في الفجوة بين الناتج السلعي غير النفطي والناتج غير السلعي ، ففي حين وصلت مساهمة الثاني (47.5%) لم تتجاوز مساهمة الأول (22.2%) وانعكس هذا الاختلال بين هاتين المجموعتين على عدد غير قليل من العلاقات الاقتصادية فاختلفت العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ومن ثم العلاقة بين العرض والطلب فضلاً على الاختلال بين الرأسمال الإنتاجي المباشر والرأسمال الفوقي الاجتماعي وبين القدرات المحلية على الاكتفاء الذاتي والتنمية الاندفاعية Evolutionary Development من جهة والتبعية المتفاقمة للاقتصادات الصناعية المتقدمة من جهة أخرى . وأخيراً انعكست الاختلالات السابقة على مستويات الأسعار بالتضخم المفتوح ، وعلى الموارد البشرية بالهدر والتخلف وتدهور الإنتاجية.

### الفترة الثانية 1986 - 1990

جاءت هذه الفترة لتشكل امتداداً طبيعياً للفترة التي سبقتها ،فشهد جزء منها استمرار حالة الحرب مع إيران التي توقفت في آب 1988 ، أما الجزء المتبقي ،فشهد امتداد آثار تلك الحرب الى النشاط الإنتاجي ،وفي ضوء ذلك يمكن القول إن تلك الفترة شهدت الظروف الكفيلة بتكريس الطابع الخدمي - الاستخراجي للبنيان الإنتاجي للاقتصاد العراقي ، في ظل استمرار حالة التدهور الإنتاجي للأنشطة السلعية غير النفطية التي وصلت مساهمتها الى (18.8%) مقارنة ب (22.2%) في الفترة السابقة ، ويعود ذلك الى تراجع مساهمة القطاع الزراعي الى (7.1%) مقارنة ب (8.5%) في الفترة السابقة ، كما تراجعت مساهمة الصناعة التحويلية الى (4.1%) مقابل (5.3%) في الفترة السابقة وكذلك الحال مع البناء والتشييد الذي وصلت مساهمته الى (5.8%) مقابل (8.5%) في الفترة السابقة ، وإذا استثنينا الانتعاش النسبي الذي شهده القطاع الاستخراجي خلال هذه الفترة حيث ارتفعت مساهمته الى (42.6%) مقابل (30.3%) في الفترة السابقة ، فإن القطاعات السلعية كمجموعة قد شهدت خلال هذه الفترة تدهوراً ملحوظاً.في مقابل ذلك بقيت مساهمة الأنشطة غير السلعية كمجموعة مرتفعة جداً على الرغم من الانخفاض النسبي الذي طرأ عليها إذ وصلت الى (38.6%) مقابل (47.5%) للفترة السابقة وتركز هذا الانخفاض في نشاط الإدارة العامة للدفاع الذي تراجع الى (15.4%) مقابل (17.6%) في الفترة السابقة ، ونشاط تجارة الجملة والمفرد الذي انخفض



الى(7.6%) مقابل (10 %) في الفترة السابقة . وساهم السلوك الاستثماري للقطاع الخاص في تعزيز تلك النتيجة ، حيث تركزت معظم استثماراته في الأنشطة غير السلعية وبخاصة نشاط ملكية دور السكن ،فبلغت حوالي (87%) ولم تبلغ استثماراته في الأنشطة السلعية سوى (13%) تقريباً ، تركز معظمها في القطاع الزراعي وبلغت (6.1%) ، أما استثماراته الصناعية فلم تتجاوز (4%). كما ساهمت سياسات المصارف المتخصصة في تعزيز تلك النتيجة ،حيث تركزت في القروض العقارية التي بلغت (85%) تليها قروض المصرف الزراعي التي بلغت (14%) ،أما قروض المصرف الصناعي فلم تتجاوز نسبتها (1%) من مجموع تلك القروض (6).

جدول رقم (1)

المساهمات النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1970-1990

القطاع	الفترة 1970-1974	الفترة 1975-1980	الفترة 1981-1985	الفترة 1986-1990
الزراعي	9.7	6.3	8.5	7.1
الاستخراجي	72.3	68.3	30.3	42.6
التحويلي	3.1	4.0	5.3	4.1
البناء والتشييد	1.8	5.6	7.8	5.8
الماء والكهرباء	0.2	0.2	0.6	0.8
مجموع القطاعات السلعية	87.1	84.4	52.5	60.4
مجموع السلعية بدون النفط	14.8	16.1	22.2	17.6
النقل والمواصلات	2.1	3.1	5.2	4.1
تجارة الجملة والمفرد	2.5	3.0	10.0	7.6
البنوك والتأمين	0.5	0.09	4.5	3.3
مجموع التوزيعية	5.1	7.0	19.7	15.0
ملكية دور السكن	0.6	0.7	5.4	3.5
الإدارة العامة والدفاع	5.2	7.1	17.6	16.4
الخدمات الشخصية	2.0	0.8	4.8	4.7
مجموع الخدمية	7.8	8.6	27.8	24.6
مجموع غير السلعية	12.9	15.6	47.5	39.6
مجموع الناتج المحلي الإجمالي	100	100	100	100

المصدر : المؤشرات محتسبة من بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي في العراق للسنوات المذكورة.

ومن كل ما تقدم يمكن القول ان الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينات قد شهد أسوأ أنواع الاختلال القطاعي ، نتيجة لتعمق حالة عدم التناسب بين القطاعات التي تمثل مصادر العرض السلعي المحلي التي تتمثل بالناتج السلعي غير النفطي والقطاعات التي تمثل روافد للطلب المحلي وتتمثل بالأنشطة غير السلعية ، وهذا الأمر

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Get yours now!

"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA



عمل على تعميق الهوة بين قدرة الاقتصاد الوطني على الإنتاج المتجسدة بالقيم المضافة المتولدة في الأنشطة السلعية غير النفطية وبخاصة في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة ،وقدرته على الإنفاق الاستهلاكي المتأتية من الدخول المتولدة في القطاع الاستخراجي ،المستخدمة في تمويل الإنفاق الحكومي وبخاصة الإنفاق الدفاعي،ومن الطبيعي ان ينسحب أثر ذلك على سياسة الاستيراد التي أخذت تركز على استيراد الأسلحة والتجهيزات العسكرية ،فضلا على استيراد السلع التموينية والسلع الاستهلاكية الأخرى وعلى حساب الاستيرادات من السلع الوسيطة والإنتاجية وبخاصة خلال الفترة 1985 - 1990 . وهكذا ساهم الاختلال القطاعي المذكور في توثيق أو اصر اندماج الاقتصاد العراقي بالأسواق والمصادر الأجنبية ، كما كشف هذا الاختلال أيضا عن غياب حالة التوافق بين ما تحقق من نمو اقتصادي عام في الناتج المحلي الإجمالي وبين مسار التنمية كما حملته التغييرات في العلاقات القطاعية .وللتحقق من صحة النتيجة الأخيرة ، سنلجأ الى استخدام **مؤشر مرونة النمو القطاعية** ، التي تقاس بقسمة نسبة التغيير في معدل النمو القيمة المضافة للقطاع المعني الى نسبة التغيير في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي ، ويحدد هذا المؤشر درجة التوسع التنموي في كل قطاع أو نشاط إنتاجي مقارنة بالنمو الاقتصادي العام <sup>(7)</sup> فإذا كانت مرونة النمو للقطاع أكبر من الواحد الصحيح ،يعني ذلك أن نسبة التغيير في معدل النمو القيمة المضافة للقطاع المعني أكبر من نسبة التغيير في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، ويعد ذلك دليل على أن هذا القطاع من القطاعات الصاعدة او المتوسعة ، أما إذا كانت مرونة النمو للقطاع أصغر من الواحد الصحيح ، فأن ذلك دليل على أن هذا القطاع هو من القطاعات الهابطة أو المتقلصة ويعرض الجدول (2) نتائج تطبيق هذا المؤشر على بيانات الفترة 1970 - 1990 ومنه نلاحظ ما يأتي :-

القطاعات الهابطة أو المتقلصة :- وهي التي سجلت مرونة نمو قطاعية منخفضة وتشمل على القطاع الزراعي والقطاع الصناعي التحويلي ،وهما قطاعان على درجة كبيرة من الأهمية من منظور التنمية طويل الأجل ، فقد خرج القطاع الزراعي بأقل مرونة نمو ، بلغت (0.38) كمتوسط للفترة 1970 - 1990 وبذلك فهو اكثر القطاعات السلعية تدهوراً ، وهذا يعني ان هذا القطاع قد أصبح مسئولاً عن التقلص الذي حدد مسار التوسع التنموي في قطاعات الاقتصاد الأخرى وبخاصة ، قطاع الصناعة التحويلية ، الذي لم تصل مرونة نموه الى نسبة 1% ، في أفضل فترات نموه ، و استقرت عند ( 0.76 ) عقد السبعينات بينما سجلت قيمة سالبة خلال الفترة 1981 - 1985 ثم عادت الى الارتفاع في الفترة 1986 - 1990 لتصل الى (85%) .وينضح حجم الانخفاض عند مقارنة تلك الأرقام مع الأقطار النامية التي تقارب العراق في مرحلة النمو ، إذ وصلت مرونة النمو للقطاع الزراعي خلال عقد الثمانينات الى ( 0.75 ) و لقطاع الصناعة التحويلية ( 0.82 ) وهذا يعني ان حجم التوسع في هذين القطاعين في العراق لا يتلاءم مع دوريهما المنتظر في عملية تصحيح الاختلالات البنائية وتنويع الإنتاج والصادرات. <sup>(8)</sup>

القطاعات الصاعدة أو المتوسعة :- وهي التي سجلت مرونة نمو قطاعية مرتفعة وتشمل الأنشطة الآتية :-

أ- الأنشطة التوزيعية :- وبلغت كمتوسط عن الفترة 1970 - 1990 كالأتي، قطاع النقل والمواصلات (1.65) ، قطاع تجارة الجملة والمفرد ( 1.28 ) ، قطاع البنوك والتأمين (1.12)

ب-الأنشطة الخدمية :- وبلغت كمتوسط عن الفترة 1970 - 1990 حوالي (2%) رغم الانخفاض الذي شهدته خلال الفترة 1986 - 1990، إذ وصلت الى (-1.1)

ت-سجلت الأنشطة غير السلعية كمجموعة ارتفاعاً ملحوظاً في مرونة نموها فبلغت ( 1.5 ) كمتوسط للفترة الفترة الأولى ، إلا أنها انخفضت في الفترة الثالثة وبلغت ( -0.56 ) .

ث-القطاع الاستخراجي :- بلغت مرونته خلال الفترة 1970 - 1980 حوالي ( 1.6 ) ثم انخفضت بفعل تدهور مساهمته في الناتج خلال الفترة من 1981 - 1985 ووصلت الى ( -3.8 ) ثم عادت الى الارتفاع خلال الفترة اللاحقة 1986 - 1990 فوصلت الى ( 1.7 ) .

ح- تأثر مسار النمو في قطاع البناء والتشييد والى حد كبير بالاتجاه العام للتغيرات في مسار النمو في القطاع الاستخراجي ، فبعد ان وصلت مرونة النمو هذا القطاع ( 1.08 ) خلال الفترة الأولى انخفضت الى ( -0.60 ) في الفترة الثانية ثم عادت الى الارتفاع في الفترة الثالثة لتصل الى ( 1.3 ) .

خ- شهدت مرونة النمو في قطاع الماء والكهرباء ارتفاعاً ملحوظاً في عقد الثمانينات مقارنة بعقد السبعينات ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالتدهور الذي طرأ على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العقد . وهكذا انتهت هذه الفترة التاريخية وقد زادت الاختلالات البنائية تفاقماً ، و تكثفت التبعية للاقتصادات الأجنبية لا سيما المتقدمة ، وتم احتواء فورة أسعار النفط ، وتفاقت الديون الخارجية المستحقة ، وتعاضم الانكشاف الغذائي وأخذت تجتاح الاقتصاد موجات التضخم المفتوح .

جدول رقم (2)

معدلات و مرونة النمو القطاعية في العراق خلال الفترة 1970 - 1990

الفترة		1974-1970		1980-1975		1985-1981		1990-1986	
القطاع	معدل النمو	مرونة النمو	معدل النمو	مرونة النمو	معدل النمو	مرونة النمو	معدل النمو	مرونة النمو	معدل النمو
الزراعي	4.9	0.57	1.9	0.18	3.5	0.48	1.3	0.31	1.3
الاستخراجي	12.2	1.4	17.8	1.7	28-	3.8-	7.0	1.7	7.0
التحويلي	5.7	0.76	8.0	0.76	2.2-	0.30-	3.5	0.85	3.5
البناء والتشييد	88.1	0.95	12.5	1.2	4.4-	0.60-	0.1	0.02	0.1
الماء والكهرباء	7.4	0.87	7.5	0.71	15.9	2.2	5.2	1.3	5.2
مجموع الناتج السلعي	10.6	1.3	25.2	2.4	6.1-	0.83-	5.1	1.24	5.1
مجموع الناتج السلعي غير النفطي	6.5	0.76	8.6	0.81	1.7-	0.23-	2.9	0.70	2.9

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Get yours now!

"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

2.6	10.7	1.8	13.4	1.1	11.5	1.1	9.5	النقل والمواصلات
1.9	7.7	0.90	6.6	0.93	9.8	1.4	11.9	تجارة الجملة والمفرد
2.05	8.4	0.14	1.0	1.1	11.3	1.2	10.2	البنوك والتأمين
1.8	7.5	0.45	3.3	1.7	18.2	1.2	10.2	مجموع التوزيعية
0.05	0.2	0.4	2.8	0.2	2.1	1.4	11.6	ملكية دور السكن
1.6-	6.4-	1.3	9.2	1.4	15.1	1.1	9.6	الإدارة العامة والدفاع
0.73	3.0	1.6-	11.6-	0.3	2.8	0.4	3.4	الخدمات الشخصية
1.1-	4.7-	3.8	28.1	1.1	11.8	1.1	9.6	مجموع الخدمية
0.56	2.3	2.0	14.5	1.2	12.3	1.2	10.0	مجموع الناتج غير السلعي
-	4.1	-	7.3-	-	10.5	-	8.5	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : السابق المذكور في أسفل الجدول (1)

## (2-1) الترابطات الانتاجية الكلية في الاقتصاد العراقي

جرى تسليط الضوء على هذه الطريقة أول مرة بعد استـخدامها من قبل

P.A.Yotopolous&J.B.Nugent لقياس الترابطات الخلفية بالاعتماد على معكوس المصفوفة  $(I - A)^{-1}$

المشتقة من مصفوفة المعاملات التكنيكية  $(A)^*$ .<sup>(9)</sup>

وتعتبر المصفوفة الجديدة  $(I - A)^{-1}$  عن مستلزمات الإنتاج المباشرة وغير المباشرة ، وكل عنصر فيها  $b_{ij}$  يبين الزيادة في إنتاج القطاع (j) الضرورية بشكل مباشر وغير مباشر لمواجهة الزيادة في الطلب على إنتاج القطاع (j) بوحدة واحدة وبتعبير آخر أنها تمثل الزيادة التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي بكامله بشكل مباشر وغير مباشر من إنتاج القطاع (j) لإنتاج سلعة نهائية إضافية واحدة في القطاع (j) . وتسمى هذه المصفوفة بمصفوفة المضاعفات ، لأنها تعكس اثر المضاعف للأنشطة الاقتصادية المختلفة ، ويعتمد حجم هذه الآثار ( ارتفاعا وانخفاضا ) على درجة كثافة الترابط القطاعي ( الامامي والخلفي ) . وعلى أي حال فان اثر المضاعف يختلف من قطاع لآخر ، ويتميز قطاع الصناعة التحويلية بقدرته على خلق مضاعف إنتاجي كبير الذي يصاحبه في العادة اثر تشغيلي كبير ، غير ان ذلك يتأثر أيضا بمرحلة التنمية وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة . ويعرف الترابط الخلفي الكلي لأي قطاع ( j ) بموجب هذه الطريقة بأنه :-

الزيادة الكلية المباشرة وغير المباشرة في إنتاج جميع القطاعات اللازمة لإشباع الزيادة في الطلب النهائي على إنتاج القطاع ( j ) بوحدة واحدة . وهذا يعني ان الترابط الخلفي يقاس بمجموع خلايا العمود الخاص بالقطاع ( j ) المضاعفات  $(I - A)^{-1}$  ، فإذا رمزنا لمصفوفة المضاعفات  $(I - A)^{-1}$  بالرمز Z فإن الترابط الخلفي  $Z_j$  للقطاع j هو  $(Z_j = \sum_{j=1}^n b_{ij})$  ووفق للمبدأ ذاته فإن الترابط الامامي للقطاع (i) ، هو الزيادة في إنتاج القطاع ( i ) الضرورية بشكل مباشر وغير مباشر ( أي المطلوبة من الجهاز الإنتاجي بكامله ) لإشباع

\*تعرض كتب الاقتصاد الرياضي والحسابات القومية المنهجية بشكل تفصيلي خطوات الاشتقاق الرياضي لمصفوفة المضاعفات

الزيادة في الطلب النهائي على كل قطاع من قطاعات الجهاز الإنتاجي بوحدة واحدة ، وهذا يعني ان الترابط الامامي لأي قطاع يساوي مجموع خلايا الصف الخاص بالقطاع (i) في المصفوفة Z.

أي ان الترابط الامامي Zi للقطاع (i) هو  $Zi = \sum_{i=1}^n bij$  وان قيمة كل من الترابط الامامي (Zi) والترابط الخلفي (Zj) ينبغي ان تتجاوز الواحد الصحيح ، لان الزيادة في الطلب النهائي بوحدة واحدة تتطلب قيام القطاع المعني بزيادة إنتاجه بوحدة واحدة .

ولتقييم درجة الاعتماد المتبادل بين قطاعات الاقتصاد العراقي ، سنستخدم مؤشر الترابطات الأمامية والخلفية الكلية المستخرجة من جدول المستخدم - المنتج لعام 1982\* وقبل تحليل نتائج الجدول (3) ينبغي الإشارة الى ان حجوم المعاملات التكنيكية ونمط انتشارها في جدول المستخدم - المنتج تعكس ومن الانطباع الأولي نمطاً ضعيفاً للتشابه بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ، حيث يتصف النسيج الذي يجمع بين هذه الأنشطة والقطاعات بكثرة فجواته واتساع مساحاتها ، ويمكن ملاحظة ذلك من حساب التوزيع التكراري النسبي للمعاملات التكنيكية المباشرة التي تشير الى ما يأتي (10):-

أ- تصل نسبة الخلايا الصفرية والقريبة من الصفر (0,0001 - 0,0009) الى (45%)

ب- لا تتجاوز نسبة الخلايا القريبة من (0.1) فأكثر (2%)

ج- ان الفئة التي تهيم على الجدول هي من (0.01 - 0.1) وتصل نسبتها الى (53%)

ومن تحليل نتائج الجدول (3) يتبين ما يأتي :-

1- يحظى قطاع الصناعة التحويلية بأعلى ترابط أمامي كلي ، يليه القطاع الزراعي وهذا يؤكد أهمية هذين القطاعين في تجهيز سائر قطاعات الاقتصاد الوطني باحتياجاتها المباشرة وغير المباشرة من السلع الوسيطة ، وجاء كل من قطاع تجارة الجملة والمفرد والنقل والمواصلات بالمرتبة الثالثة والرابعة على التوالي .في حين امتازت الأنشطة المتبقية وهي على التوالي الخدمات ، البناء والتشيد ، التعدين والمقالع ، النفط الخام ، الكهرباء والماء و البنوك والتأمين بضعف قيمة ترابطاتها وهذا يؤكد ضعف دور تلك الأنشطة في تجهيز احتياجات الجهاز الإنتاجي من المدخلات الوسيطة بصورة مباشرة وغير مباشرة.

2- حظيت أنشطة البناء والتشيد ، التعدين والمقالع ، الكهرباء والماء بأعلى قيمة للترابط الخلفي الكلي، وهذا يعني ان هذه الأنشطة تتميز بكثافة استخدامها للمدخلات الوسيطة بصورة مباشرة وغير مباشرة ، بينما تميزت الأنشطة المتبقية وهي الصناعة التحويلية والنقل والمواصلات و الزراعة وتجارة الجملة والمفرد والبنوك والتأمين والخدمات بضعف ترابطاتها الخلفية الكلية وهذا يعد مؤشراً على ضعف الدور التحفيزي لهذه القطاعات

آخر جداول المستخدم-المنتج التي نشرت في العراق هو جدول عام 1988 ، ولكن جدول عام 1982 يعد من أفضل الجداول التي أعدت في \* العراق، من حيث دقة البيانات الإحصائية المستخدمة ، لعدم تأثره بما حدث بعد ذلك من حروب وحصار اقتصادي وتضخم جامح ، انعكست بشكل كبير على دقة البيانات المنشورة .

جدول رقم ( 3 )

الترابطات الإنتاجية الكلية في الاقتصاد العراقي

ت	القطاع	الترابط الكلي الامامي	الترتيب	الترابط الكلي الخلفي	الترتيب
1	الزراعة	2,7521	2	1,5087	7
2	النفط الخام	1,0940	8	1,0356	10
3	التعدين والمقالع	1,1241	7	3,1313	2
4	الصناعة التحويلية	3,488	1	1,5375	6
5	الكهرباء والماء	1,0694	9	1,8590	3
6	البناء والتشييد	1,2038	6	3,3996	1
7	تجارة الجملة والمفرد	1,9265	3	1,501	8
8	النقل والمواصلات	1,8920	4	1,7518	5
9	البنوك والتأمين	1,074	10	1,0589	9
10	الخدمات	1,5657	55	1,8092	4
	متوسط الترابط الكلي	1,7189		1,8572	

المصدر: وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي " جداول المستخدم المنتج لعام 1982 " بغداد 1988 .

## ثانياً: العلاقة بين الفروع والأنشطة التحويلية .

ترتبط التنمية الصناعية بمستوى التغييرات النسبية والارتباطات الضمنية بين الفروع والأنشطة التحويلية ، وينظر عادة الى مستوى التنمية وتركيب الناتج التحويلي كشيئين مترابطين . ان هذه الحقيقة لا تتعارض مع الدور الديناميكي لبعض الفروع التحويلية ، التي تلعب في المراحل الأولى للتنمية دور أقطاب النمو ، حيث تتركز فيها الترابطات التكنولوجية لحين توفر الظروف الكفيلة بنشر التنمية الصناعية قطاعياً وإقليمياً ومؤسسياً<sup>(11)</sup> وبهدف توضيح العلاقة بين الفروع والأنشطة التحويلية وترابطاتها التكنولوجية سنتناول ما يأتي :-

(1-2) التوزيع النسبي للقيمة المضافة التحويلية بحسب الأنشطة في العراق .

(2-2) الترابطات الإنتاجية الكلية بين الفروع التحويلية في العراق

### (1-2) التوزيع النسبي للقيمة المضافة التحويلية بحسب الأنشطة في العراق .

عند دراسة التوزيع النسبي للقيمة المضافة التحويلية في العراق خلال الفترة من 1982-1988 نلاحظ من الحقائق الواردة في الجدول (4) ان هناك سبعة أنشطة تستحوذ على المساهمات الرئيسية في القيمة المضافة وتصل مساهمتها الى حوالي (51%) في حين تساهم الفروع المتبقية بحوالي (49%) من القيمة المضافة، وتمتاز مساهمات الأنشطة الأخيرة بالتفاوت الشديد وتتراوح بين (3.5%) كحد أعلى وبين (0.3%) كحد أدنى

. وبلغ متوسط مساهمة الأنشطة التي شغلت المراتب الأولى كالاتي :- صناعة تصفية النفط (12.8%) ، المشروبات والتبوغ (11%) ، المنسوجات غير المصنعة (6%) الإنشائية الأخرى (5.9%) ، طحن الغلال (5.8%) ، الاسمنت (4.8%) صناعة وإصلاح المكائن الكهربائية (4.3%). إن الأنشطة المذكورة ( باستثناء الصناعة الأخيرة التي هي صناعة تجميعية تتصف بارتفاع محتواها الاستيرادي) تعكس التوجه الموردي (الزراعي - الاستخراجي) للصناعة التحويلية، المقترن بدرجة منخفضة من التصنيع ، ويسود هذا النوع من الصناعات في المراحل الأولى من التنمية ، ويعبر عن بدائية البيان الإنتاجي للقطاع التحويلي، ومما يؤكد هذه الحقيقة ، هو ان الصناعات الإنتاجية ذات الأهمية التحويلية الأساسية من منظور التنمية البعيدة المدى لا تتجاوز نسبة مساهمتها في القيمة المضافة التحويلية (1%) وهي كالاتي :- المعدنية الأساسية (0.9%)، صناعة وإصلاح وسائل النقل الأخرى (0.3%) ، صناعة وإصلاح المكائن الزراعية (1%) ، صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية (0.5%)، وصناعة عجينة الورق (0.8%). وإذا استثنينا الصناعات الكيماوية والنفطية ، فإن السمة العامة التي تميز تلك المساهمات ، هي التذبذب الشديد من مجال زمني الى آخر ، وهذا التذبذب مصحوب باتجاه عام نحو الهبوط وهو ما انعكس على تدهور القيمة المضافة النهائية للقطاع التحويلي ككل، ويمكن تفسير ذلك بالعوامل الآتية :-

1- الاعتماد الشديد على المصادر والأسواق الأجنبية في الحصول على المدخلات والتجهيزات الرأسمالية . فهذه التبعية جعلت مصير عملية الإنتاج مرهونة بظروف الاستيراد، التي بدأت تواجهه مع بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم ، صعوبات عديدة ، اقترنت بشحة العملات الأجنبية ، فضلاً على الصعوبات الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والسياسي، التي بدأت تواجه عملية الحصول على التكنولوجيا وقطع الغيار والمستلزمات، التي أدت الى ازدياد نسب التعطل في الطاقات الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ظهور حالات التوقف الجزئي أو الكلي للعديد من المنشآت التحويلية.

2- النقص في المهارات والكفاءات الإدارية والتنظيمية الذي انعكس على تدهور مستويات إنتاجية المشتغلين  
3- النقص في تسهيلات رأس المال الفوقى، وتمركزها في عدد قليل من المراكز الحضرية، أدى الى تكريس ظاهرة التنافس غير الاقتصادي على الموارد، وبالتالي تدهور ربحية الكثير من المنشآت وهبوط مساهمتها النسبية في القيمة المضافة التحويلية . كما ساهم في ذلك عاملان رئيسان (12) :

أ- تأثير المحاكاة المستمر أصلاً من السلوك الاستهلاكي

ب- دور الحكومة في توفير التسهيلات الحمائية والعقارية ، وضعف الاهتمام بشروط التوازن الإقليمي

( جدول رقم 4 )

التوزيع النسبي للقيمة المضافة التحويلية حسب الانشطة الصناعية في العراق

للفترة 1982-1988

المتوسط 1988-1982	1988	1986	1985	1984	1983	1982	السنوات	ت
							الفروع	
2.2	2	2	2	2	2	3		1 الألبان
2.4	1.5	2	2	3	2	2		2 التعليب
2.3	2	2	4	2	2	2		3 الدهون والزيوت النباتية
5.8	5	5	5	5	7	8		4 طحن الغلال
1.02	0.02	0.5	0.6	1	1	3		5 السكر
2.8	2	3	2	3	3	4		6 الغذائية الأخرى
11.0	13	10	15	10	10	6		7 المشروبات والتبوغ
5.5	6	4	6	5	6	6		8 النسيج والمنسوجات
6.0	8	7	3	5	4	9		9 منسوجات غير مصنعة
2.8	4	3	2	3	2	3		10 جلود ومنتجات جلدية
2.8	4	3	2	2	3	3		11 الخشب والأثاث
0.8	1	0.9	0.8	1	0.7	0.4		12 عجينة الورق
1.6	2	2	2	1	1	2		13 ورقية وطباعة ونشر
1.9	3	3	3	0.6	0.8	0.8		14 كيمياوية صناعية
3.2	4	3	2	3	3	4		15 كيمياوية أخرى
12.8	15	16	17	14	12	3		16 تصفية النفط
2.3	1	2	3	3	3	2		17 متنوعة من النفط والفحم
2.8	2	3	3	3	3	3		18 مطاط وبلاستيك
0.5	0.5	0.4	0.6	0.6	0.6	0.4		19 زجاج ومنتجات زجاجية
4.8	4	5	6	6	4	3		20 الاسمنت
5.9	5	4	5	6	7	8		21 إنشائية أخرى
0.9	1	0.9	1	0.7	0.8	1		22 معدنية أساسية
4.0	3	5	3	3	4	6		23 معدنية مصنعة عدا المكائن
1.0	1	1	1	1	1	1		24 مكائن ومعدات زراعية
2.8	2	2	3	3	4	3		25 مكائن أخرى غير كهربائية
4.3	4	3	4	5	6	4		26 مكائن وتجهيزات كهربائية
1.6	0.4	1	2	2	1	3		27 صناعة وإصلاح السيارات
0.3	0.2	0.4	0.4	0.3	0.3	0.2		28 وسائل نقل أخرى
3	3	1	2	5	3	7		29 التحويلية الأخرى والخدمات الصناعية

المصدر: وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي " جداول المستخدم المنتج لعام 1982 " بغداد 1988 .

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Get yours now!

"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA



## (2-2) الترابطات الإنتاجية الكلية بين الفروع التحويلية في العراق .

يتصف النسيج التكنولوجي للقطاع التحويلي في العراق، بكثرة فجواته واتساع مساحتها ، فالناتج الإجمالي لهذا القطاع كثيف الاعتماد على المدخلات الوسيطة المستوردة ، وضعيف التجذر بأرضية الموارد الطبيعية المحلية ، فضلاً عن ضعف تشابك هذا القطاع مع بقية القطاعات الذي تمت الإشارة إليه عند تحليل الترابطات الإنتاجية الكلية في الاقتصاد العراقي، فأن الترابط الصناعي الضمني بين الأنشطة المكونة لهذا القطاع يتصف بالضعف أيضاً . ويتم الاستعانة بمصفوفة المضاعفات  $(1 - A)^{-1}$  للحصول على الترابطات الكلية ( المباشرة وغير المباشرة ) المستخرجة من مصفوفة المعاملات التكنيكية المباشرة للإنتاج ، ان مراجعة التوزيع التكراري للمعاملات التكنيكية للمدخلات الصناعية بحسب القطاع المجهر للمدخل في تلك المصفوفة تبين لنا ما يأتي (13):-

- 1- هناك ستة عشر فرعاً تحويلياً أكثر من (20%) من معاملاتها التكنيكية تقرب من الصفر .
  - 2- هناك خمسة فروع تنتمي الى أكثر من (20%) من معاملاتها التكنيكية الى الفئة ( صفر - 0.001).
  - 3- هناك ثمانية فروع تنتمي أكثر من (20%) من معاملاتها التكنيكية الى الفئة ( 0.001 - 0.005).
  - 4- هناك ثلاثة فروع تنتمي أكثر من (20%) من معاملاتها التكنيكية الى الفئة ( 0.005 - 0.01 ) .
  - 5- هناك أربعة فروع أكثر من (20%) من معاملاتها التكنيكية تنتمي الى الفئة ( 0.02 - 0.06 ) .
- من الجدول رقم (5) نخلص ما يأتي :-

1- ان الفروع التحويلية الوسيطة هي الورقية ، الكيماوية وتصفية النفط ، المطاطية وغير المعدنية وهي الفروع التي تجهز الجهاز الإنتاجي باحتياجاته من المدخلات الوسيطة بشكل مباشر وغير مباشر ، لكونها حظيت بأعلى ترتيب من قيم الترابطات الامامية، أما فرع الصناعات الجلدية والصيانة والتحويلية الأخرى فقد شغلا المراتب الأخيرة ، مما يشير الى توجه إنتاج هذين الفرعين نحو إشباع الطلب النهائي ، ويعد هذان الفرعان من أكثر الفروع استخداماً للمدخلات الوسيطة ، وهذا يؤكد أهميتها التحفيزية والتشغيلية، إذ شغلا المرتبتين الأولى والثانية على التوالي في ترتيب الترابطات الخلفية الكلية

2- لم يتحسن موقع الصناعات المعدنية بموجب الترابطات الكلية، فلقد شغل ادنى مرتبة في الترابطات الخلفية و المرتبة السابعة في الترابطات الامامية ، الامر الذي يؤكد ضعف دور هذا الفرع كمصدر للطلب الوسيط أو كمجهز للمدخلات الوسيطة بشكل مباشر وغير مباشر، الامر الذي يتنافى مع الأهمية التي ينبغي ان تحظى بها هذه الصناعة في تمتين الترابطات الإنتاجية، وفي تحريك مستويات الإنتاجية والتشغيل و التنويع الإنتاجي في القطاعات والأنشطة التحويلية الأخرى ، ويمكن ان يرجع ذلك الى اقتصار أنشطة هذا الفرع على إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة ، التي يتجاوز محتواها الاستيرادي في الغالب أكثر من ( 75% ) . ومن كل ما تقدم يتبين ما يأتي :-

- 1- ان معظم الانشطة التحويلية في العراق ،متحيزة نحو حلقات الإنتاج النهائي ، ونحو الاستخدامات النهائية للإنتاج ، و لا يدخل إنتاجها في مراحل إنتاجية متعاقبة ، وتشمل هذه الحالة فروع ( الغذائية والنسجية والخشب والمعدنية والجلدية والصيانة التحويلية الاخرى )
- 2- أن معظم تلك الانشطة التحويلية لا ينجم عن ممارستها لنشاطها الإنتاجي سوى آثار تحفيزية ضعيفة بشكل مباشر وغير مباشر، ومن الطبيعي ان ينعكس ذلك على أثارها التشغيلية بالضعف أيضا، وتشمل هذه الحالة فروع الصناعات الغذائية والنسجية والخشب والمعدنية والكيمياوية و الورقية وتصفية النفط.

جدول رقم ( 5 )

التراطات الكلية بين الفروع التحويلية في العراق لعام 1982

نوع الترابط		الترابط الأمامي الكلي		الترابط الخلفي الكلي	
الفرع		الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
1	الفروع التحويلية	8	1.29	5	1.54
2	الغذائية	9	1.26	6	1.46
3	النسجية	10	1.21	1	1.87
4	الجلدية	6	1.56	9	1.39
5	الأخشاب	5	1.68	10	1.29
6	الورق	4	1.79	7	1.43
7	الكيمياوية	3	2.09	8	1.40
8	تصفية النفط	2	2.13	4	1.57
9	المطاطية	1	2.33	3	1.58
10	التعدينية غير المعدنية	7	1.35	11	1.13
11	المعدنية	11	1.05	2	1.70
	الصيانة والتحويلية الأخرى				

المصدر: المصدر المذكور أسفل الجدول (32) ص 48 ص 71

### ثالثا: العلاقة بين الأنماط الصناعية ( الخفيفة والثقيلة

غالبا ما يجري التمييز بين هذين النمطين من ناحية الطلب ، فبينما تضم الصناعات الخفيفة الشطر الأعظم من الصناعات الاستهلاكية ، فان الصناعات الثقيلة تضم الشطر الأعظم من الصناعات الانتاجية ( الرأسمالية ) والوسيطه، ونسبة من السلع الاستهلاكية المعمرة .ووفقاً للتصنيف الصناعي القياسي الدولي ( ISIC ) فان الفروع الرئيسة للصناعات الخفيفة هي، الغذائية والمشروبات والتبوغ ، النسجية والجلدية ، الخشب والمنتجات الخشبية والصناعات التحويلية الاخرى . أما الفروع الرئيسية والصناعات الثقيلة فهي ،صناعة الورق والمنتجات الورقية ، الصناعات الكيماوية والنفطية ، الصناعات التعدينية غير المعدنية والصناعات المعدنية الأساسية وصناعة المنتجات المعدنية. وعلى الرغم من ما تتطلبه الصناعات الثقيلة من تكاليف

مرتفعة، إلا أنها تهييء الأساس لبنيان صناعي يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في عملية تعويض الاستيراد ، والكفاءة في استثمار الموارد الطبيعية ، وفي توسيع وتعميق الترابطات الانتاجية بين الفروع والأنشطة التحويلية من ناحية وبينها وبين الأنشطة الاقتصادية الأخرى من ناحية ثانية. وهذا يعني ان تطوير تلك الصناعات يكون مصحوباً بتوسع في تكوين رأس المال الثابت و بانتشار للتكنولوجيا والتصنيع، الامر الذي يقود الى تدنية مستويات الازدواجية والتبعية التكنولوجية والاقتصادية ، كما ان هذه الصناعات تبني أساساً قوياً لعملية تعزيز الصادرات . وفي ضوء هذه الحقائق يمكن القول ان التوسع في هذا النمط ولاسيما في صناعة الآلات والمكائن ( وسائل الإنتاج ) يشكل العامل المحرك والمولد للنمو في سائر أنشطة الاقتصاد القومي . وهكذا فان هذا النمط من الصناعات يفرض وجوده من منظور ديناميكي، كنمط قائد لعملية النمو ، لكونه يفجر الطاقات الإنمائية التي تعم البنيان الاقتصادي ككل . وهذه القضية كانت ماثلة في أذهان كبار منظري التنمية مثل A.O. Hirschman و M.Dobb و F.Perroux إذ يتحدث Perroux<sup>(14)</sup> عن الآثار التطويرية لقطب النمو ، و Dobb عن المعجل المعكوس<sup>(15)</sup> ويطرح Hirschman مفهوم الآثار التحفيزية الناجمة عن صناعة الآلات او الصناعات المحركة . وان غياب دور هذه الصناعات في الأقطار النامية هو السبب الحقيقي وراء تخلفها . يصطدم تطبيق هذا النمط في تلك الأقطار بعقبات عديدة أهمها، ندرة العملات الأجنبية ، والنقص الحاد في نسبة المهارات ، والنقص في الكفاءات الإدارية والتنظيمية ، علاوة على ضيق الاسواق المحلية ، وارتفاع تكاليف الإنتاج التي قد تحبط من الآثار الناجمة عن سياسات التصنيع الثقيل ككل<sup>(16)</sup> وفي هذا الصدد يرى Hirschman ان العمال المهرة والكفاءات الإدارية والتنظيمية، هي قيوداً أكثر حرجية في الأقطار النامية مقارنة بعنصر رأس المال وقد أكدت تجربة الأقطار النفطية صواب هذا الرأي ، حيث أخفقت هذه الأقطار في تجاربها التنموية ، رغم وفرة عنصر رأس المال لديها .في مقابل ذلك ،فان تشجيع الصناعات الخفيفة، وهي السياسات التي اعتمدت في معظم الأقطار النامية في المراحل المبكرة من التصنيع ، وعلى الرغم من أهمية تلك الصناعات في مواجهة حالات الارتفاع المضطرد في الأسعار ، وتشجيع الإنتاج الزراعي ، وامتصاص البطالة فان هذه الصناعات لايمكن الاعتماد عليها في عملية نشر التكنولوجيا وفي تعميق وتوسيع الترابطات الانتاجية ، كما إنها غالباً ما تؤدي الى توثيق أواصر التبعية الاقتصادية والتكنولوجية مع الاقتصادات المتقدمة والوقوع في فخ تعويض الاستيراد ولاسيما عندما يتم التركيز على تعويض الاستيرادات من السلع المعمرة. وعلى أية حال أي من هذين النمطين لا يعد بديلاً عن الآخر ، إذ ينبغي ان تقرر الأهمية النسبية لكل نمط وفقاً لمرحلة التنمية ، والموارد الاقتصادية المتاحة ، على ان يتم ذلك في الإطار العام لعملية التنمية الشاملة ، وبما يضمن الوصول الى البنيان الصناعي المتكامل . الذي يفترض وجود كلا النمطين كشرط ضروري<sup>(17)</sup> . ومع توافر الأدلة، على ان التحول في الاقتصادات النامية اخذ يسير باتجاه ارتفاع الأهمية النسبية للصناعات الثقيلة بعد منتصف السبعينات مقارنة

بالفترات السابقة، التي هيمنت فيها الصناعات الخفيفة ، إذ وصلت مساهمة الفروع التحويلية الثقيلة في تلك الأقطار في العام 1985 الى حوالي 58% (مقابل 42%) للفروع الخفيفة (18) وقد عجل التحول البناني في الاقتصادات المتقدمة في سرعة الوصول الى هذه النتيجة، والمتمثل بالتخلي التدريجي عن الصناعات كثيفة الاستخدام للمواد الأولية والعمالة والصناعات الملوثة للبيئة ،ودفعها نحو الأقطار النامية ولصالح الصناعات ذات المحتوى الأنتاجي والتكنولوجي المرتفع.

وبهدف التعرف على أهم التحولات التي شهدت العلاقة بين هذين النمطين في قطاع الصناعة التحويلية في العراق نعرض الجدول رقم (6) من مؤشرات هذا الجدول نخلص الى ما يأتي :-

1- استمرار هيمنة الفروع الصناعية الخفيفة على المساهمة الرئيسة في القيمة المضافة التحويلية لغاية منتصف السبعينات ، إلا ان الإجراءات التي اتخذت بعد تأميم النفط عام 1973 ،التي استهدفت استثمار النفط والكبريت وطنياً، وزيادة الاهتمام بتصنيع النفط والغاز للاستفادة من توفرهما ولزيادة الطلب عليهما في الاسواق الدولية ، قد أدى الى التحول الملحوظ، الذي طرأ في الفترات اللاحقة، وكما يتضح من مقارنة المؤشرات المتعلقة بكل من الصناعات الخفيفة والثقيلة في العام 1975 ،مقارنة بمؤشرات عام 1980 .

2- يظهر من مؤشرات عام 1980 الانخفاض الكبير، الذي طرأ على المساهمات النسبية للفروع الصناعية الخفيفة ، وسجلت هذه الفروع كمجموعة معدلاً سالباً للنمو السنوي بلغ خلال الفترة من 1975 - 1980 (-) 15.7% ، مقابل ذلك حصل ارتفاع ملحوظ في المساهمات النسبية للفروع الصناعية الثقيلة ، الذي انعكس بشكل ارتفاع ملحوظ في نمو هذه الصناعات كمجموعة، والذي بلغ لنفس الفترة ( 10.2%)، ويعود ذلك بشكل خاص الى الارتفاع الكبير في مساهمة الصناعات الكيماوية والنفطية ،التي ارتفعت مساهمتها من (16.8%) عام 1975 الى (29.2%) عام 1980 .

3- استمرار الاتجاه السابق في الفترة التالية عام 1985 ، ولكن بزخم اكبر، إذ تواصل الانخفاض النسبي في مساهمة الفروع الصناعية الخفيفة في القيمة المضافة التحويلية، مقابل استمرار الزيادة في الفروع الصناعية الثقيلة، الذي تركز أيضا في فرع الصناعات الكيماوية والنفطية، التي اخذ دورها يطغي على المساهمات الاخرى، إذ وصلت مساهمتها الى حوالي (40%) من القيمة المضافة الإجمالية ، وقد ساعد في تكريس هذا الاتجاه عوامل عديدة أهمها :-

أ- الرغبة التي عكستها الأهداف المعلنة لخطط التنمية القومية ،والمتمثلة بالسعي إقامة الصناعات الانتاجية الأساسية ، التي تتيح الظروف الملائمة لتقوية علاقات التشابك القطاعي، وخلق القاعدة الصناعية الواسعة .

ب- النقص في العملات الأجنبية الذي بدأ يظهر مع بداية عقد الثمانينات،أدى الى التركيز على الصناعات كثيفة الاستخدام للمدخلات الوسيطة المحلية ، وضعف الاهتمام بالفروع ذات المحتوى الاستيرادي المرتفع، وبشكل خاص الفروع الصناعية الخفيفة ، وقاد هذا العامل الى تقليص اهتمام الحكومة بالصناعات الغذائية

والنسيجية، وانخفاض نسب التخصيصات الاستثمارية الموجهة نحوهما ، ومن ثم خصصتها، ثم تطور الامر الى إغلاق عدد من المنشآت الصناعية الخفيفة ، وأدى كل ذلك الى تدهور القيمة المضافة النهائية للفروع الصناعية الخفيفة.

ج - ارتفاع نسب التعطل في الطاقات الانتاجية لمعظم المنشآت الصناعات الخفيفة بسبب التدهور المستمر في مساهمة القطاع الزراعي في توفير المدخلات الزراعية ( النباتية والحيوانية ) للفروع التحويلية الخفيفة، وأدى ذلك الى تعميق الاختلال بين التوسع الذي حصل في الطاقات الانتاجية لتلك الفروع الذي حصل في أوائل عقد السبعينات وبين الإمكانيات الانتاجية المتاحة في القطاع الزراعي ، وقد برزت نتائج هذا الاختلال بعد التدهور الذي طرأ على القدرة الاستيرادية من تلك الخامات .

ومن كل ما تقدم يمكن القول، ان القفز من الصناعات الخفيفة الى الثقيلة، قد جاء على حساب التخلف النسبي للفروع الصناعية الخفيفة، وبالتالي اختلال العلاقة بين النمطين، الذي انعكس على التناسب الضروري بين قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي من جهة، والتناسب الضروري داخل القطاع الزراعي بين المواد الخام والسلع الغذائية من جهة ثانية. ومما يزيد الأمور تعقيداً، هو تركيز هذا التحول في الصناعات الكيماوية والنفطية، وبشكل خاص في صناعة تصفية النفط، ولن يطراً أي توسع ملحوظ في الصناعات الوسيطة والإنتاجية الأخرى، وبخاصة الصناعات ذات الأهمية الإستراتيجية كصناعة وسائل الإنتاج ومعدات النقل ، لذا فان هذا التحول جاء ليكرس اتجاه التخصص الأنتاجي العام في الاقتصاد في الأنشطة الاستخراجية ، ولم يؤد التوسع الأخير الى تحقيق التعادل البناني ، بل عمق من مظاهر الاختلال في القطاع التحويلي والاقتصاد الكلي، التي أخذت تعبر عن نفسها بظواهر الشحة والاختناقات والأزمات، التي أخذت تعم العلاقات البنانية . كما ان هذا التحول لم يبين على تقدير دقيق لإمكانات السوق الحالية والمحتملة بما في ذلك إمكانات التصدير فإهماله لاعتبارات الطلب المحلي قد فتح الأبواب واسعة أمام التيارات التضخمية لمختلف إشكالها، وعمل على تغذية التوقعات التضخمية ، وفقدان الثقة بالأسواق وهستيريا البحث عن السلع، التي أخذت عدواها بالانتقال من أسواق السلع الغذائية الى أسواق السلع الأخرى ، الى درجة لم تنفع معها محاولة الحكومة لفتح مجالات الاستيراد أمام القطاع الخاص ، إذا ان تلك المحاولة لم تؤد سوى الى تغذية عناصر الاختلال بالمزيد من التشوهات ، لكونها ركزت على استيراد السلع الكمالية وغير الضرورية مقابل تسريب جزء من موجودات القطر الحقيقية . . ولهذا فان بؤادر الارتداد نحو الصناعات الخفيفة جاءت سريعة وكما تدلل على ذلك مؤشرات عام 1990 في جدول (6) مقارنة بمؤشرات عام 1985 و عام 1990 ، ولتفسر الصعوبات التي بدأت تواجه عملية تصريف إنتاج الصناعات الثقيلة في الاسواق المحلية و الاسواق الخارجية ، حيث وصلت الأولى الى نقطة التشبع ، وبدأت الثانية بغلق أبوابها تدريجياً أمام الصادرات العراقية، التي أفلت تماماً بعد فرض الحصار الدولي في آب 1990

جدول رقم (6) التوزيع النسبي للقيمة المضافة التحويلية بين الصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة في العراق للفترة 1975 - 1990

ت	الفروع التحويلية	1975	1980	1985	1990
1	الغذائية	21.4	12.6	13.5	26.6
2	النسجية والجلدية	24.5	13.8	11.6	14.3
3	الأخشاب	4.3	3.1	1.6	4.1
4	الورق	1.8	3.2	3.1	1.6
5	الكيميائية والنفطية	16.8	29.2	36.9	28.3
6	التعدينية غير المعدنية	6.7	12.3	14.0	9.4
7	المعدنية	12.8	14.2	14.1	9.5
8	الصيانة	11.7	11.6	5.2	6.2
	مجموع الصناعات الخفيفة	61.9	41.1	31.9	51.2
	معدل النمو الصناعات الخفيفة	17.6	15.7-	6.2-	8.2
	مجموع الصناعات الثقيلة	38.1	58.9	68.1	48.8
	معدل النمو الصناعات الثقيلة	4.6	10.2	14.5	6.8-

المصدر : تم احتساب المؤشرات المذكورة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية الإحصاء الصناعي .

#### رابعاً: العلاقة بين السعات الإنتاجية ( الصغيرة والكبيرة ) \*

عادة ما يجري التمييز بين السعات الانتاجية المختلفة، باستخدام عدد من المعايير أهمها، عدد المشتغلين ، وحجم راس المال المستثمر والقيمة المضافة ، كما ان اختلاف السعات الانتاجية في التكاليف وأساليب الإنتاج والترابطات الصناعية، قد نجم عنه اختلاف في الأعباء الاقتصادية المترتبة على كل سعة ، كما ترك آثاراً مختلفة على عملية التصنيع ، فضلاً على الاختلافات في الاعتبارات التوطنية وغالباً ما تفرض طبيعة عملية الإنتاج في الفرع الصناعي حجم الوحدة الانتاجية ، فصناعات مثل تصفية النفط ، و البتروكيمياويات ، والمعادن الأساسية ، والورق ، تعد خارج الامكانيات الاقتصادية والتكنولوجية للسعات الصغيرة ، وفقاً للاعتبار الأخير يمكن تفسير التشابه في هجوم الوحدات الانتاجية لنفس الفروع الصناعية في الاقتصادات المتقدمة، رغم اختلاف الظروف السياسية والتاريخية (19) وتختلف آراء الاقتصاديين في أهمية كل نمط ، ففي حين يرى A.Hirschman ضرورة منح الأولوية للصناعات الكبيرة المكثفة لرأس المال لكونها تحقق الاقتصاد في استخدام العناصر النادرة في الأقطار النامية، وبخاصة راس المال الإنتاجي المباشر، وكبديل

\* - بالنظر لضعف الأهمية النسبية الذي تلعبه السعات الانتاجية المتوسطة في القيمة المضافة التحويلية والاستثمار والتشغيل لذا فان اهتمامنا سيركز على بحث العلاقة بين السعات الانتاجية الصغيرة والكبيرة .

عن تبيده في خطوط إنتاجية متكررة تعمل بمستويات منخفضة من الكفاءة (21). فأن H.W.singer يؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة، في تهيئة مستلزمات التنمية في الأقطار النامية وبشكل عام فان لكل نوع مزاياه وعيوبه (20). ففي حين تمتاز الصناعات الكبيرة بارتفاع محتواها الإنتاجي والتكنولوجي ، وبكونها تتيح فرصاً أكبر لتحقيق التخصص وتقسيم العمل والكفاءة الانتاجية والإدارية، وبترا بطاتها الانتاجية المرتفعة ،وبقوة جذبها للعماله الماهرة والموارد الطبيعية، كما تحفز على نشوء مدن صناعية جديدة تصلح لأن تكون مراكز للتنمية ونشر التصنيع والتعليم والمعلومات التكنولوجية . فأنها تواجه العديد من الانتقادات. أهمها صعوبة تهيئة مستلزماتها من رأس المال والمهارات والبناء الارتكازي والأسواق في الأقطار النامية . وأنها يمكن ان تقود الى تعميق التفاوت الاقليمي عندما يتم تركيز الموارد والامكانات الاقتصادية ( المادية والبشرية ) المتاحة في عدد قليل من الاقاليم ، على حساب أقاليم القطر الاخرى . في مقابل ذلك فان الساعات الانتاجية الصغيرة، غالباً ما تعد اكثر ملائمة ومرونة للإمكانيات المحدودة، وأكثر توافقاً مع الحاجات المتغيرة . ولكونها تعمل على تحريك مبادرات الاستثمار في القطاع الخاص ، وتستلزم نسباً اقل من العملات الأجنبية لتغطية متطلباتها الاستثمارية والإنتاجية . كما ان منتوجات تلك الصناعات تعد بديلاً أكثر اقتصادية من القيام بالاستيراد ، وأنها اكثر ملائمة لتحقيق التنوع في عملية الإنتاج . أما ابرز الانتقادات الموجهة لهذا النمط فهي تشتت عملية الإنتاج وانخفاض مستويات الكفاءة الانتاجية في معظم المنشآت الصغيرة ، وضعف معدلات استيعابها للقوى العاملة . يتضح مما تقدم أهمية الدور الذي تلعبه الساعات الانتاجية الكبيرة في تعجيل عملية التصنيع ألا ان ذلك يصطدم في الاقتصادات النامية بعقبة الامكانات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتاحة في تلك الأقطار، التي تبرز في مراحل التصنيع الأولى بشكل خاص، فضلاً على صعوبة التعويل على الصناعات الصغيرة في تسريع معدلات التصنيع والنمو الاقتصادي، ومن جانب آخر في التعايش بين هذين النمطين من دون وجود إطار تنظيمي ملائم ، غالباً ما يقود الى تحطيم الصناعات الصغيرة ، لذلك فان السعي الى تحقيق نمط من الساعات الانتاجية المتكاملة يكون مفضلاً، وان إستراتيجية التصنيع ينبغي ان تراعي هذا الازدواج في البنيان الصناعي كاتجاه قوي وصحي في عملية التصنيع (21) .

وفيما يخص القطاع الصناعي التحويلي في العراق ، فان التحول باتجاه الصناعات الكبيرة بعد منتصف السبعينات قد جاء ملازماً للتحول في اتجاهات التخصص الإنتاجي لهذا القطاع التي ترافقت أيضاً مع تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد زراعي – استخراجي الى قطاع استخراجي – خدمي .

وبهدف الوقوف على حجم وطبيعة هذا التحول نعرض الجدول الآتي :-



جدول رقم (7) مساهمة الصناعات الصغيرة حسب الفروع الصناعية في القيمة المضافة وعدد المشتغلين في العراق خلال الفترة (1975 - 1990)

السنوات	1975		1980		1985		1990	
	القيمة المضافة	التشغيل	القيمة المضافة	التشغيل	القيمة المضافة	التشغيل	القيمة المضافة	التشغيل
الغذائية	70.3	39.1	35.1	23.9	13.1	10.5	17.7	27.6
النسيجية	50.6	43.5	32.0	27.7	16.3	18.2	47.5	31.5
الخشب	94.5	90.4	88.4	80.4	83.4	94.6	90.9	87.6
الورق	19.5	12.6	12.3	10.0	6.9	4.6	6.4	6.6
الكيمياوية والنفطية	2.3	4.8	2.0	6.3	4.3	0.9	0.8	2.5
التعدينية	14.6	9.6	25.5	13.2	14.0	8.6	18.5	17.9
المعدنية	49.2	53.3	34.0	26.9	35.0	40.4	29.6	26.7
الصيانة والتحويلية الأخرى	88.5	77.3	99.1	98.5	99.9	99.9	95.4	97.5

المصدر : وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للإحصاء ، التقارير السنوية لإحصاء المنشآت الصغيرة ، للسنوات المذكورة .

نخلص من الجدول المذكور الى :-

(1) تخلي الصناعات الصغيرة عن الإنتاج السلعي تدريجياً وتخصصها في خدمات الصيانة والتصليح ، التي تستخدم فيها تقنيات متواضعة وتحقق أرباحاً مجزية . لذا نراها تهيمن على المساهمة الرئيسية لتلك الصناعات في القيمة المضافة والتشغيل .

(2) جاءت صناعة الأخشاب والأثاث بالمرتبة الثانية ، فالصناعات الصغيرة أكثر تكيفاً مع ظروف العرض والطلب الذي يتم بحسب رغبات المستهلكين ، كما ان هذه الصناعات تعتمد على نوع معين من المهارات يفضل العمل في الوحدات الانتاجية الصغيرة .

(3) يعود التوسع في كل من فرع الصناعات النسيجية وفرع الصناعات التعدينية غير المعدنية ألا ان عملية إنتاج في هذين الفرعين لا تتطلب استثمارات مرتفعة ، والى ارتباطهما بالتجمعات السكانية والأسواق ، فضلاً على التسهيلات الإدارية والمصرفية ، التي تهيأت لهما حيث شغلا المراتب الأولى في تخصيصات المصرف الصناعي خلال الفترة من 1982 - 1986 . وشهدت الفروع الأخرى تقلصاً ملحوظاً في مساهمتها النسبية في القيمة المضافة والتشغيل .

أما التحول الذي طرأ على المساهمات النسبية للفروع التحويلية للصناعات الكبيرة في كل من القطاعين العام والخاص فيمكن متابعته من الجدول رقم (8) ومنه نلاحظ ما يأتي:-

(1) إن المنشآت الكبيرة في القطاع العام أخذت تتخلى تدريجياً عن المساهمة في الفروع الصناعية الخفيفة وتتجه نحو التخصص في الصناعات الثقيلة ، وبخاصة الصناعات الكيماوية والنفطية ، التي شغلت المرتبة الأولى ، وقد ساهم الاندفاع في تطبيق تعزيز الصادرات في تحقيق هذه النتيجة ، وجاءت الصناعات التعدينية في المرتبة الثانية ، وارتبط التوسع في هذا الفرع بالتوسع المستمر في الطلب على المواد الإنشائية ، لضخامة

عمليات المباني الحكومية ومشروعات البناء الارتكازي وإعمال إعادة الأعمار ،لذلك فالنمو الذي شهدته هذه الصناعات، كان ذا طابع مؤقت ،يرتبط بالطاقة الاستيعابية للأسواق المحلية ،والانتهاء من عمليات أعمال إعادة الأعمار .

(2) من الطبيعي في ظل الصعوبات الاقتصادية والتكنيكية والإدارية التي تواجه دخول القطاع الخاص في الفروع الصناعية الثقيلة ، فضلاً على العوامل المتعلقة يميل هذا القطاع الى تحقيق الربح السريع والخوف من المخاطرة، التي ينطوي عليها الاستثمار في هذه الفروع ، ان تتركز مساهمات المنشآت الكبيرة لهذا القطاع في الفروع الخفيفة، وبشكل خاص ( الغذائية والنسيجية ، والصيانة والتحويلية الاخرى )، التي تشكل الى جانب فرع الصناعات التعدينية (الإنشائية) حوالي (80%) من القيمة المضافة خلال الفترة من 1975 - 1990 ،التي تتوزع بين الفروع المذكورة تنازلياً ، وبعد منتصف الثمانينات أخذت مساهمة هذا القطاع في فرع الصناعات الكيماوية والنفطية بالارتفاع حيث وصلت الى حوالي (25%) من القيمة المضافة خلال الفترة من 1985 - 1990 ،نتيجة للتسهيلات الإدارية والمصرفية والوفورات الاقتصادية التي اتحت لتحقيق التوسع في هذا الفرع

ومن كل ما تقدم يمكن القول، ان التوسع التنموي في كل من السعات الانتاجية الصغيرة والكبيرة قد عمق من الفجوة لصالح الفروع التي تركز حالة التخصص الإنتاجي وعلى حساب الفروع التي تدعم مجالات التنوع . ففي حين تخصصت المنشآت الكبيرة في الصناعات الكيماوية والنفطية التي تستخدم التكنولوجيا كثيفة الرأسمال، ولا تستوعب إلا نسبة ضئيلة من القوى العاملة ، تخصصت المنشآت الصغيرة في خدمات الصيانة ،وبدأت بالتخلي التدريجي عن الإنتاج السلعي .ولم يأت هذا التوسع في الحالتين ضمن نمط تكاملي يشمل السعات الانتاجية، كما انه لم يراع الترابطات الصناعية بين الفروع التحويلية ، فبقيت المنشآت الصناعية الصغيرة تعمل كأقسام منفصلة عن المنشآت الكبيرة. حيث أهمل هذا الاتجاه التوسعي الهدف الإستراتيجي الذي يدعو الى ضرورة الحفاظ على حالة الازدواج في البنيان الصناعي كاتجاه قوي وصحي لتحقيق التفاعل الديناميكي بين السعات الانتاجية المختلفة<sup>(22)</sup> .

جدول (8)

التوزيع النسبي للقيمة المضافة التحويلية بحسب القطاعين العام والخاص وبحسب الفروع للفترة من (1975 - 1990)

السنوات	1975		1980		1985		1990	
	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص
الفروع								
الغذائية	10.8	24.7	5.4	23.7	13.8	28.7	6.0	22.5
النسيجية	24.6	20.5	18.8	19.0	12.3	18.6	10.5	27.5
الخشب	0.3	1.6	0.4	1	0.3	0.3	0.4	0.1
الورق	5.1	4.2	6.8	4.6	1.9	1.1	3.3	4.6
الكيميائية والنفطية	33.5	8.2	46.6	10.1	42.8	23.5	54.8	26.2
التعدينية	11.4	18.0	8.1	15.3	16.5	17.8	25.6	8.6
المعدنية المصنعة	14.2	-	13.6	-	10.6	-	9.4	-
الصيانة والتحويلية الأخرى	0.04	18.6	2.0	24.1	0.5	21.7	0.7	29.7

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء/ التقارير السنوية لإحصاء المنشآت الكبيرة للسنوات المذكورة .

**خامسا: العلاقة بين الأنماط التكنولوجية ( كثيفة العمل وكثيفة الرأسمال ) .**

تعد قضية الاختيار بين النمط التكنولوجي كثيف العمل والكثيف الرأسمال أحد العناصر الرئيسية التي تحظى بالأولوية في السياسة الاستثمارية ، نظرا لما ينطوي عليه هذا الاختيار من أبعاد إستراتيجية تتعدى آثارها المدى القصير لتمتد الى آفاق زمنية أبعد، فضلا على شمولية تلك الآثار لمجمل المتغيرات الكلية ابتداء من مستويات التشغيل والإنتاجية ، والطلب على رأس المال ، وانتهاء بتوازن الموازنة الحكومية وميزان المدفوعات وتوزيع الدخل ومن ثم الاستهلاك والتوازن الاقتصادي العام، وترتبط فاعلية هذا الاختيار الى حد كبير بمستوى التنمية الصناعية المتحقق وبما يتحقق من تقدم علمي وتكنيكي واهتمام بمجالات البحث والتطوير ومن الطبيعي أن يكون لكل نمط تكنولوجي مزايا وعيوب. حيث يرتبط تطبيق النمط الكثيف الرأسمال بإدخال الآليات التلقائية (لأتمته) وارتفاع نسبة رأس المال / العمل في النشاط الإنتاجي، وخلال انتشار هذا النمط ، فإن الازدواجية الاقتصادية والتكنولوجية، يمكن أن تتلاشى تدريجيا، خلال تعميق وتوسيع الترابطات الصناعية بين الفروع والأنشطة الإنتاجية، التي تزداد كثافة مع اتساع الأسواق الصناعية والمنافذ التسويقية الأخرى (23) كما أن تطبيق هذا النمط وخلال معدلات الانتاجية المرتفعة وتعظيم معدلات الناتج، يمكن أن يضمن فرصا عالية للتشغيل من خلال المعدلات المتعاظمة للقدر المعاد استثماره من الناتج (معدل إعادة الاستثمار) وهذا يعني أن هذا النمط وأن كان لا يحل مشكلة البطالة في الأجل القصير ، فإنه يعمل على حلها في الأجل الطويل، فالامتدادات التكنولوجية التي ستظهر في حالة التعايش بين كامل حلقات السلسلة الصناعية المتكاملة عموديا ابتداءً من المصدر الى المصب، ستعمل على خلق المزيد من فرص التشغيل (24).

ألا أن تطبيق هذا النمط في الأقطار النامية غالبا ما يواجه عقبات عديدة، تعود الى ضعف الامكانيات المادية والإنتاجية وانخفاض المستويات العلمية والمهارية، كما أن انحسار تطبيق هذا النمط في نقاط محدده ضمن حالة التخلف الشامل، يمكن أن يهيئ الآليات المناسبة لإدامة التبعية والازدواجية التكنولوجية والاقتصادية، إذ غالبا ما تواجه هذه النقاط خطر التوقف التام أو الجزئي، في ظل التهديد الناجم عن تباطؤ أو انقطاع التدفق في المدخلات الوسيطة والإنتاجية المستوردة . وهذا يعني أن تطبيق هذا النمط في الأقطار النامية في ظل استمرار حالة الاختلال البنائي وضعف الترابطات الإنتاجية يمكن أن يأتي بنتائج عكسية<sup>(25)</sup>. في مقابل ذلك فإن النمط كثيف العمل، يمتاز بكونه لا يستلزم تخصيصات استثمارية كبيرة، ويكون مناسباً أكثر لظروف الأقطار النامية، لكونه يضمن فرصاً تشغيلية واسعة نسبياً، كما أنه أكثر تلاؤماً مع هدف العدالة في توزيع الدخل. كما ان الصناعات التقليدية والحرفية يمكنها البقاء طوال فترة تشجيع هذا النمط، فضلاً عن كونه يلعب دوراً مهماً في استيعاب فائض عرض العمالة، والسكان الذين يعانون من البطالة البنائية (الموسمية والمقنعة) ، بالإضافة الى ما تقدمه هذه الصناعات من تجهيزات ومستلزمات للقطاع الزراعي، لذا فإنها تعمل على تقوية الاقتصاد الريفي من جانب الدخل والاستخدام، والإنتاج من جانب آخر ، وكل ذلك يهيئ البيئة المناسبة للتحويل التكنولوجي على الأقل في مراحلها الأولى التي تتاسب الظروف السائدة في أكثر الأقاليم تخلفاً في الاقتصاد الوطني. وهذا يعني أن تطبيق هذا النمط وبالصيغة المشار إليها، يمكن أن يهيئ الظروف الملائمة لتقليل الازدواجية التكنولوجية<sup>(26)</sup>. ومع كل ما سبق، فإن هناك حقائق معينة تفرض نفسها على أي قطر، ومهما كانت الظروف البيئية السائدة فيه عندما يتعلق الأمر بشأن نمط الاختيار التكنولوجي ومن بين هذه الحقائق<sup>(27)</sup> :-

- 1- هنالك صناعات تتم في ذاتها بنمط تكنولوجي محدد، فالنمط كثيف الرأسمال غالبا ما يميز الصناعات الثقيلة مقارنة بالصناعات الخفيفة، التي يمكن أن ترتبها تصاعدياً من حيث الكثافة الرأسمالية، الى أجهزه علميه وطبية، البتروكيماويات ، وصناعة معدات النقل وصناعة الطائرات و مكائن الطاقة.
- 2- عندما يكون القطر عاجزاً في إنتاج بدائل كثيفة العمل للصناعات الأجنبية كثيفة الرأسمال، فإنه يكون مجبراً على استيراد الصناعات الأخيرة، ومهما كانت مستوياتها التكنولوجية، وهنالك العديد من الأمثلة على هذه الحالة، التي أبرزها تبني سياسات تعويض الاستيراد في الأقطار النامية.
- 3- أن اندفاع بعض الأقطار ومنها العراق لأسباب سياسية / أو مظهرية نحو التوسع في الصناعات العسكرية قد أدى الى تزايد الاهتمام بالنمط كثيف الرأسمال ، الأمر الذي زاد من تقاوم ألقه المفقودة بين الأنشطة الإنتاجية، فبينما ظلت الأنشطة التحويلية المدنية هامشية بالنسبة للأسواق والموارد المحلية، غذت الصناعات العسكرية عملية توسيع القاعدة المادية وتعميقها رأسمالياً لصالحها، ونظراً لما تفرضه الاعتبارات السياسية من تطويق الصناعة العسكرية بهالة من السرية والاهتمام الخاص، فإن عملية تكثيف رأس المال في هذه

الصناعات لا تستتبع عادةً بنشر للتكنولوجيا على مستوى الاقتصاد الوطني، فيصبح التطور المادي لهذه الصناعات هامشياً بالنسبة للاقتصاد. وبذلك تحولت منشآت القطاع التحويلي المدنية والعسكرية الى نقاط منعزلة عن سائر حلقات ومفاصل الاقتصاد القومي، ولا تمارس دوراً حقيقياً أو فعالاً في تجهيز الأنشطة الإنتاجية الأخرى، أو في نشر المعلومات التكنولوجية وتطبيقاتها.

وقدر تعلق الأمر بالعلاقة بين هذين النمطين في القطاع التحويلي في العراق ، فإن تلك العلاقة قد تأثرت الى حد بعيد، بالتقلب الذي شهده مدى الوفرة والندرة لعنصر رأس المال خلال الفترة ( 1970 – 1990 ). فلغاية أوائل السبعينات من القرن المنصرم كان النمط كثيف العمل هو الطابع المميز للاستثمار في القطاع التحويلي ، وجاءت مقترحات الخطة بعيدة المدى لتضفي أهميته إستراتيجية على تبني هذا النمط، وذلك في ظل التقديرات المتوقعة للطلب على العمل، التي لا تسمح في حدود الاستثمار الممكن باستيعاب فائض عرض العمالة إلا من خلال أتباع النمط كثيف العمل .<sup>(28)</sup> إلا أن وفرة العملات الأجنبية بعد تأميم النفط في العام 1973 ، دفعت بالاقتصاد الى التغاضي عن الحاجة التنموية الشديدة لترشيد التصرف بعنصر العمل ، وجرى تفضيل السير في الطريق السهل، المتمثل بمراكمة الطاقات إنتاجية الساكنة تكنولوجياً ، وبخاصة السلع الرأسمالية وتشكيلية الخدمات التكنولوجية المستوردة، ومعرفة الأداء Know – how ، التي تعتمد في الغالب على التنفيذ على أساس المشروع الجاهز والمشاركة الجزئية، ونتج عن ذلك تزايد في عدد الصناعات، واتساع في حجم المنشآت، من دون أن يرافقه خلق لبيئة مناسبة لنشر التكنولوجيا، أو بناء ارتباطات تكنولوجية كافية مع الأنشطة القائمة. وكان من الطبيعي أن تسفر تلك السياسة عن محدودية القدرة المحلية على خلق واستيعاب التكنولوجيا، فالاعتماد على الخارج في جميع مراحل بناء المشروع الصناعي، لم يبق سوى مجال ضيق للكوادر المحلية للتصرف، في ما يخص التكيف والتطوير ، الأمر الذي جعل كفاءة تشغيل هذه المشاريع من قبل تلك الكوادر متدنية، وآفاق تحديثها من خلال البحث والتطوير محدودة<sup>(29)</sup>. وللتعرف على أهم التطورات التي شهدتها العلاقة بين هذين النمطين على مستوى الفروع والسعات الإنتاجية المختلفة في القطاع التحويلي في العراق سنتناول: \_

#### (1) :- لعلاقة بين الأنماط التكنولوجية ضمن فروع القطاع التحويلي في العراق .

بهدف تحديد درجة الكثافة الرأسمالية لكل فرع صناعي، وبالتالي تصنيف الفروع التحويلية في العراق، الى فروع كثيفة الرأسمال وكثيفة العمل، سنستخدم كل من المؤشر  $\frac{K}{L}$  الذي يشير الى النسبة بين الأهمية النسبية لرأس المال الى الأهمية النسبية للتشغيل ( فإذا تجاوزت النسبة الواحد الصحيح، فهذا يعني التوسع في رأس المال في الفرع الصناعي المعني، يفوق التوسع في التشغيل، وبالتالي فإنه يميل نحو النمط الكثيف الرأسمال، وبالعكس في حالة انخفاض النسبة عن الواحد الصحيح، فإن هذا سيدل على ميل الفرع الصناعي نحو النمط

كثيف العمل. ، أما المؤشر الثاني فهو  $\frac{K}{Y}$  ويمثل الأهمية النسبية لراس المال الى الأهمية النسبية للقيمة المضافة فإذا تجاوزت النسبة الواحد الصحيح، فهذا يعني أن التوسع في راس المال في الفرع الصناعي، يفوق التوسع في القيمة المضافة، كما يعبر أيضا عن حاجة الفرع الى استثمارات أكبر مقارنة بالفروع الأخرى لتحقيق الزيادة نفسها في الناتج، وغالبا ما يعد اتجاه المعامل نحو الارتفاع كمؤشر على انخفاض كفاءة عملية الاستثمار، ودليل على ارتفاع نسبة التعطل في الطاقات الإنتاجية ، كما يمكن تفسير الانخفاض في قيمة هذا المعامل كدليل على ميل الفرع الصناعي نحو تكثيف العمل<sup>(30)</sup>. وبعد تطبيق المؤشرات المذكورة على الفروع الصناعية في العراق خلال الفترة من 1975 الى 1990 ، ظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (9)، ومن هذا الجدول نلخص ما يأتي :-

أولا : أن نتائج تطبيق المؤشرين على الفروع التحويلية خلال عام 1975 ، تبين أن هناك خمسة فروع من بين ثمانية فروع ترتفع فيها درجة الكثافة الرأسمالية، ألا أن مستواها يتفاوت بين فرع وآخر ،ويمكن ترتيب هذه الفروع تنازليا كالآتي:

1- الكيماوي والنفطية 2- الورق 3- التعدين غير المعدنية 4- المعدنية المصنعة 5- الغذائية ،حيث تقترب نسبة المؤشرين في الفرعين الآخرين من الواحد الصحيح، لذا يمكن أن نعد مستوى كثافة رأس المال فيهما منخفض نسبيا في مقابل ذلك ، انخفضت هذه النسبة في الفروع الأخرى بشكل كبير لتشير الى أن التوسع في التشغيل في هذه الفروع يفوق التوسع في الاستثمار ،وبالتالي فأنها تميل نحو النمط كثيف العمل، ألا أن مستوى هذه الكثافة قد تفاوت أيضا بين تلك الفروع ،التي يمكن أن نرتبها تنازليا كالآتي :-1-نسيجييه 2- خشب 3- صيانة وتحويلية أخرى.

ثانياً:-شهدت معظم الفروع التحويلية انخفاضا ملحوظا في نسبة المؤشرين المذكورين خلال الأعوام من 1980 وحتى 1985 مقارنة بعام 1975 ، وهذا يعني أن التوسع في التشغيل في القطاع التحويلي خلال هذه السنوات أخذ يفوق التوسع في الاستثمار ،وهذا أدى إلى ارتفاع كثافة العمل في تلك الفروع، التي يمكن ترتيبها تنازليا كالآتي :- 1-الغذائية 2- النسيجييه 3-الورق (خلال عام 1980) 4- صيانة والتحويلية الأخرى 5- الخشب

وقد تأثر هذا التحول بالاتجاه الذي ظهر خلال عقد الثمانينات نحو تقليص التخصصات الاستثمارية للأنشطة التحويلية وبشكل خاص الفروع الصناعية الخفيفة.

ثالثا - ظلت الصناعة الكيماوية والنفطية ، والصناعة التعدينية غير المعدنية تحظى بالأولوية في التخصصات الاستثمارية، على الرغم من الاتجاه نحو تقليص التخصصات الاستثمارية خلال عقد الثمانينات . لذا كان من الطبيعي أن يشهد مستوى الكثافة الرأسمالية استقرارا نسبيا في هذين الفرعين

كما شهد فرع الصناعات المعدنية استقرارا نسبيا في كثافة رأس المال خلال السنوات من 1975 الى 1985 ، إذ لم يظهر تغيير ملحوظ على التخصيصات الاستثمارية لهذا الفرع ، وجاء بالمرتبة الثالثة بعد الكيماويات والتعدينية.

رابعا - لم يطرأ تغيير ملحوظ على ترتيب الكثافة الرأسمالية للفروع التحويلية عام 1990، مقارنة بمستواها خلال الفترة 1980 - 1985 باستثناء الارتفاع الملحوظ في مستواها في فرع الصيانة التحويلية الأخرى ، الذي يمكن تفسيره بالتوسع الذي طرأ في مساهمة الصناعات الصغيرة في الاستثمار في العام 1990 بسبب ظروف الحصار ، ألا أن هذا التوسع لم يقترن بتوسع مماثل في القيمة المضافة ، وكما يعبر عن ذلك المؤشر  $\frac{K}{Y}$  لنفس الفرع عام 1990 مما يدل على انخفاض كفاءة الاستثمار .

خامسا - من النقاط أولا الى رابعا و من خلال أيجاد متوسط للمؤشرين خلال الفترة من 1975 الى 1990 يمكن تصنيف الفروع التحويلية بحسب مستوى الكثافة الرأسمالية الى

1- فروع كثيفة الرأسمال ، التي يمكن ترتيبها تنازليا كالآتي :- الكيماويات والنفطية ، التعدينية غير المعدنية ، المعدنية المصنعة ،

2- فروع كثيفة العمل ، التي يمكن ترتيبها تنازليا كالآتي :- الورق ، الغذائية ، الصيانة والتحويلية الأخرى ، النسيجية و الخشب .

#### جدول رقم (9)

مستوى الكثافة الرأسمالية للفروع التحويلية في العراق خلال الفترة 1975-1990 .

السنوات	1975	1980	1985	1990	المتوسط 1975-1990
الفروع	$\frac{K}{L}$	$\frac{K}{L}$	$\frac{K}{L}$	$\frac{K}{L}$	$\frac{K}{L}$
الغذائية	0.88	0.97	0.51	0.84	0.54
النسيجية	0.65	0.68	0.21	0.33	0.27
الخشب	0.21	0.28	0.02	0.02	0.01
الورق	1.93	3.22	0.11	0.14	0.97
الكيماويات والنفطية	4.86	1.76	4.34	1.41	2.02
التعدينية غير المعدنية	1.44	2.44	1.96	2.41	1.91
المعدنية المصنعة	0.97	0.79	0.71	0.86	0.90
الصيانة والتحويلية الأخرى	0.04	0.05	0.04	0.02	0.36

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / التقارير السنوية لإحصاء المنشآت الكبيرة للسنوات المذكورة .

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Get yours now!

"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA



## سادسا: العلاقة بين السياسات الصناعية (المعوضة عن الاستيراد والمعززة للصادرات) .

تركزت جهود التنمية الصناعية في العراق على الأخذ بسياسات تعويض الاستيرادات، لإنتاج بدائل محلية عن السلع الصناعية المستوردة، ألا أن الاهتمام أخذ يتحول ومنذ أوائل عقد الثمانينات من القرن المنصرم ، نحو تشجيع الصادرات من السلع الصناعية. و تتصرف سياسات تعويض الاستيراد الى السعي ومن خلال التدخل الحكومي الواسع المتمثل باتخاذ الإجراءات المتعلقة بفرض الرسوم الكمركية ومنع الاستيراد الكلي أو الجزئي ووضع القيود على الصرف الأجنبي، بهدف زيادة مساهمة الإنتاج الصناعي المحلي في العرض الكلي وخلق السوق المحلية للصناعة المعوضة عن الاستيراد، وبهدف تقليل الاستيراد كمرحلة أولى، ومن ثم يتم الأنتقال نحو التصدير بعد تهيئة مستلزمات الكفاءة الانتاجية لهذه السلع (31). وقد تمخض عن تطبيق سياسات تعويض الاستيرادات تكوين بنیان صناعي غير متوازن ومتحيز لصالح الصناعات الاستهلاكية، وغير قادر على التحول الى المراحل اللاحقة الصناعات الوسيطة والرأسمالية، لذا فإن تلك الصناعات لا يمكن لها أن تعمل بكفاءة إلا من خلال المزيد من الاستيرادات من السلع الوسيطة والرأسمالية، وبالتالي من خلال التمويل المستمر بالنقد الأجنبي، وهذا ما يسمى "بفخ تعويض الاستيراد" (32). أن استمرار هذا الاختلال في بنیان القطاع التحويلي، والمتمثل بغياب التناسب بين حلقاته الرئيسية ( الصناعات الاستهلاكية والوسيطية والإنتاجية) وغياب عوامل التكامل الإنتاجي فيما بينها ، قد أضعف من قدرته على تصحيح الاختلالات البنائية داخل تلك الأقتصادات، وهكذا فإن استمرار تلك الظروف معناه الحكم على هذا القطاع على العيش في ظل الاختلالات. وإذا كان التصنيع عن طريق تعويض الاستيرادات يعتمد التدخل الحكومي الواسع، فإن التصنيع عن طريق تعزيز الصادرات يعتمد على تحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو الأسواق الدولية (34). ويرى B.Balasa (35) أن التصنيع عن طريق تشجيع الصادرات أكثر فعالية في تجاوز مشكلة ضيق نطاق السوق المحلي ورفع مستوى التنوع الإنتاجي وتنويع الصادرات وتحفيز الصناعات المحلية لرفع كفاءتها الإنتاجية (تقليل الكلفة وتحسين النوعية)، كما يشكل أكثر القنوات تأثيرا في تحقيق الانتشار التكنولوجي وخلق الامتدادات الإنتاجية بين الفروع التحويلية، فضلا على دوره في تحقيق الاستقلال والتكامل الاقتصادي إذا تمكن القطاع الصناعي من جمع مراحل الدورة الإنتاجية. وبهدف التعرف على أهم النتائج التي تمخض عنها تطبيق تلك السياسات في القطاع التحويلي سنتناول :-

### (1) نتائج سياسات تعويض الاستيرادات في الفروع التحويلية في العراق.

لا تختلف النتائج التي تمخض عنها تطبيق سياسات تعويض الاستيرادات في العراق كثيرا عن نتائجها في باقي الأقطار النامية، إذ بقيت الكفاءة الإنتاجية، و نسب استغلال الطاقات الإنتاجية في منشآت القطاع التحويلي مرتبطة بالقدرة على تمويل عملية استيراد المستلزمات والمعدات الإنتاجية المستوردة، فغياب الدور المغذي للصناعات الوسيطة والإنتاجية واقتصار عملية التعويض في تلك المنشآت على بناء جبهة عريضة

من الصناعات الاستهلاكية، جعلت عملية التغيير تقتصر على تغيير هيكل الاستيراد ، الذي أخذ يميل لصالح ارتفاع الاستيرادات من السلع الوسيطة والرأسمالية<sup>(36)</sup> ، التي وصلت نسبتها الى حوالي (85%) خلال الفترة ( 1975 - 1982 ) ثم أخذت بالتراجع لصالح ارتفاع الاستيرادات من السلع الاستهلاكية أثر التدهور الذي طرأ على المساهمات النسبية للفروع الاستهلاكية المعوضة عن الاستيراد في القيمة المضافة الإجمالية للقطاع التحويلي خلال الفترة من 1983 الى 1990 ، حيث وصلت الى حوالي (40%) مقابل (60%) وسيطة وإنتاجية ، وكما مبين في الجدول الاتي :-

جدول رقم ( 10 )

التوزيع النسبي للاستيرادات من السلع الصناعية في العراق خلال الفترة 1975 - 1990

السنة	الاستيرادات الاستهلاكية	الاستيرادات الوسيطة	الاستيرادات الرأسمالية
1975	16.3	39.1	44.6
1980	18.2	34.3	47.5
1982	14.4	33.6	52.0
1985	25.1	42.4	32.5
1988	40.2	33.9	25.9
1990	43.2	25.1	31.7

المصدر : وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الصناعي " الاستيرادات في قطاع الصناعة التحويلية " بغداد ، 1993 ، ص 14

ولتوضيح النتيجة الأخيرة بشكل أكثر تفصيلا ، سيتم تحليل درجة إعتماذية الفروع والأنشطة التحويلية على المستلزمات السلعية المستوردة بالاستعانة بجدول التداخل الصناعي \* نستعين بمؤشرات الجدول رقم (11) ومنه نخلص الى ما يأتي:-

1- أن جميع الأنشطة التحويلية ترتبط وبدرجات متفاوتة بالصناعة التحويلية الأجنبية المجهزة للمستخدمات الوسيطة، غير أن قسما من هذه يعد مستوردا كاملا لهذه المدخلات وأن منشأ التباين القائم في التوزيع النسبي للمدخلات المستوردة يعود الى ما يأتي:-

أ- اختلاف الأنشطة التحويلية في مساهماتها النسبية في القيمة المضافة التحويلية الإجمالية.

ب- تباين النسب القطاعية للمدخلات الوسيطة الى الإنتاج لكل نشاط تحويلي.

ج- تباين المحتوى الاستيرادي للمدخلات الوسيطة بين الأنشطة المختلفة. إذ يتبين من العمود الخاص بالعام 1985 أن هناك ثلاثة عشر نشاطا تحويليا تتجاوز نسبة مدخلاتها المستوردة (70%) من مجموع مدخلاتها الوسيطة ، أي أنها ذات محتوى استيرادي كثيف ، و ضعيفة الارتباط بالأنشطة التحويلية والأنشطة الانتاجية المحلية الأخرى، منها خمسة أنشطه تتجاوز نسبة مدخلاتها المستوردة (80%) وهي على التوالي صناعة و إصلاح السيارات (91%) ، وصناعة الدهون والزيوت النباتية والحيوانية (88%) ، وصناعة المطاط والبلستيك (84%) ، وصناعة و إصلاح المكائن والمعدات الزراعية (80%) ، والتحويلية الأخرى (80%).

ان التحليل المدخلات الوسيطة للقطاع الصناعي التحويلي الى محلية ومستوردة فقد تم لأول مرة في العراق في العام 1985 في الجهاز المركزي للإحصاء-وزارة التخطيط.\*

2- شهدت سنة 1986 تشددا كبيرا في الإجراءات الهادفة الى ترشيد استخدام المدخلات المستوردة والتوجه نحو التأكيد على الاعتماد على المدخلات المحلية ، وتأثرت هذه الإجراءات بتدهور إيرادات النقد الأجنبي من صادرات النفط الخام ، التي انعكست على انخفاض نسب التخصيصات الموجهة نحو تمويل عمليات استيراد المستخدمات الوسيطة لأغلب الأنشطة التحويلية ، وقد انعكست هذه الإجراءات بشكل ملحوظ على نسب المدخلات المستوردة لمعظم الأنشطة وبلغت نسبة الانخفاض في فرع الصيانة والتحويلية الأخرى (70%) ، والسكر (51%) ، والغذائية الأخرى (26%) ، والجلود في الأحذية (21%) ، والخشب والأثاث (20%) ، والمعدنية المصنعة على المكائن (19%) ، و الورقية والطباعة والنشر (17%) ، والألبان (10%) ، وغير المعدنية الأخرى (10%) ، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك بشكل توقف جزئي أو كلي لهذه الأنشطة ، كما حصل مع مصانع السكر في نينوى و السليمانية و ميسان، التي توقفت بشكل كامل أو توقف أو إلغاء العديد من الخطوط الانتاجية، كما حصل في الفروع الغذائية والنسيجية الجلدية والصناعات المعدنية التجميعية، التي تتجاوز نسبة مدخلاتها المستوردة في الغالب (75%) .

3- لم يستقر هذا التوجه في العام 1988 ، بل شهدت بعض الأنشطة ارتداد واضحا عنه ، ويتضح ذلك من الأنشطة التالية التي بلغت نسب الزيادة فيها كالاتي :-الصيانة والتحويلية الأخرى (80%) ، وصناعة وسائط النقل الأخرى (9%) ، والمعدات الكهربائية (10%) ، والمعدنية المصنعة عدا المكائن (14%) والمنتجات الورقية والطباعة والنشر (14%) ، والخشب والأثاث (16%)

#### جدول رقم (11)

الأهمية النسبية للمستخدمات المستورده لفروع وأنشطة صناعة التحويلية

خلال السنوات 85 ، 86 ، 88 في العراق.

ت	الفروع	1985	1986	1988	1985-1988 (معدل النمو %)
1	الألبان	47	37	38	11
2	التعليب	37	38	17	25-
3	الهنون والزيتون النباتية والحيوانية	88	79	84	4
4	طحن الغلال والبسكويت والحلويات السكرية	28	20	17	10-
5	السكر	63	12	23	53-
6	غذائية أخرى	64	38	20	31-
7	المشروبات والتبغ والسكاير	32	31	49	46
8	الغزل والنسيج وتجهيز المنسوجات	69	60	65	15
9	المنسوجات غير المصنفة والملابس الجاهزة	62	58	63	69
10	الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية	40	19	33	39
11	الخشب والأثاث	72	52	68	40
12	عجينة الورق والورق والكارتون	73	72	52	28
13	المنتجات الورقية والطباعة والنشر	73	56	69	2

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Get yours now!

"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

15-	22	46	55	الكيمياويات الصناعية	14
51	82	77	79	الكيمياوية الأخرى	15
2	17	11	11	تصفية النفط	16
33-	4	7	10	متنوعة من النفط والفحم و الفحم الحجري	17
5	75	75	84	المطاط والبلاستيك	18
2	43	54	53	الزجاج والمنتجات الزجاجية	19
19-	11	27	19	الاسمنت	20
8-	14	13	23	غير معدنية أخرى	21
4-	68	72	78	المعدنية الأساسية	22
11	65	51	70	معدنية مصنعه غير المكائن	23
13	69	74	80	صناعه و إصلاح المكائن والمعدات الزراعية	24
8-	64	69	68	المعدات الأخرى عدا الكهربائية	25
10	74	64	74	المعدات الكهربائية	26
20-	64	91	91	صناعة و إصلاح السيارات	27
5-	86	77	77	صناعة وسائط النقل الأخرى	28
42	96	10	80	الصيانة التحويلية الأخرى	29

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ،جداول التداخل الصناعي في العراق للسنوات المذكورة .

4- هناك أنشطة احتفظت بمحتواها المحلي المرتفع من المدخلات الوسيطة خلال السنوات المذكورة ، ويعود ذلك الى طبيعة التخصص الإنتاجي لهذه الأنشطة المرتبط بالموارد المحلية الزراعية و/أو الاستخراجية، ويمكن ترتيب هذه الأنشطة بحسب محتواها المحلي\* من المدخلات الوسيطة كالآتي :-

صناعة المنتجات المتنوعة من النفط والفحم الحجري (93%) ، صناعة تصفية النفط (87%) ، غير المعدنية الأخرى (الإنشائية) (84%) ، والاسمنت (81%) طحن الغلال والبسكويت (81%)، ألا أن ضعف الأهمية النسبية لهذه الأنشطة من حيث العدد {لا تتجاوز نسبتها (17%)} يدلل بوضوح على ضعف دور الأنشطة التحويلية المتجذرة بأرضية الموارد المحلية، ومما يزيد الأمور تفاقمًا ضعف أهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الوسيطة والرأسمالية ، وتركز عملية الإنتاج في القطاع التحويلي على مراحل الإنتاج الأولية، كما في حالة الأنشطة التعدينية و الكيماوية والنفطية، المرتبطة بالقطاع الاستخراجي، أو على مراحل الإنتاج النهائية، كما في حالة الأنشطة التجميعية والأنشطة الاستهلاكية الأخرى، التي تمتاز بارتفاع محتواها من المدخلات المستوردة. وهذا يعني تسرب الجزء الأعظم من الطلب الوسيط للأنشطة التحويلية الى الخارج .

المحتوى المحلي = (المحتوى الاستيرادي - 100) ، لهذا فإن الأنشطة ذات المحتوى المحلي المعالي من المدخلات الوسيطة هي نفس الأنشطة ذات المحتوى الاستيرادي الواطئ وبالعكس .

**pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!  
Get yours now!**

"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

وهذا يعني أن نمط تعويض الاستيراد في العراق ، قد كرس حالة الارتباط بالصناعات الأجنبية المجهزة للمدخلات الوسيطة، وأضعف ارتباط قطاع الصناعة التحويلية بالمدخلات الانتاجية المحلية .

## (2): نتائج سياسة تعزيز الصادرات في الفروع التحويلية في العراق.

أن الأهتمام بالصناعات التصديرية ، قد بدأ بعد تأمين النفط ، وتحديدًا مع صدور البرنامج الاستثماري لسنة 1975 وخطة التنمية القومية ( 1976 - 1980 ) وفي هذا المجال فإن البرنامج والخطة قد أوليا اهتماما خاصا بالصناعات البتروكيمياوية ، والصناعات المعدنية والصناعات التعدينية غير المعدنية ، وكما أكدت ذلك التخصصات الاستثمارية المعلنة لهذه الفروع خلال الفترة ( 1975 - 1980 ) التي كانت على التوالي ، الصناعات البتروكيمياوية ( 52.4% ) والصناعات المعدنية ( 37.7% ) ، والصناعات التعدينية غير المعدنية ( 4.8% ) . واستمرت وثائق الخطط اللاحقة من ( 1981 - 1985 ) ومن ( 1986 - 1990 ) \* تؤكد على أهمية تطوير تلك الصناعات ، وكان الهدف من وراء هذا الاهتمام هو تأمين مصدر احتياطي للعملة الأجنبية ضد التقلبات في عوائد صادرات النفط الخام ، ولم يتم التطرق الى فكرة بناء أو تطوير الترابطات الانتاجية . كما أن هذا التحول نحو تشجيع الصادرات قد غطى على الحاجة التنموية الشديدة الى ترشيد التصرف بالصناعات القائمة المعوضة عن الاستيراد وتحفيزها على الانتقال نحو المراحل الانتاجية اللاحقة. ويتبين من الجدول (12) ما يأتي :-

- 1- يتضح من المساهمات النسبية للفروع التحويلية في الصادرات لعام 1975 طبيعة التحول الذي طرأ على تلك المساهمات، فبعد أن كانت الصادرات من الصناعات التعدينية وبشكل خاص مادة الاسمنت تشكل المرتبة الأولى، تليها الصادرات الغذائية ثم النسيجية والجلدية (البطانيات ، والسجاد، والأحذية). فقد ساهمت هذه الفروع في العام 1970 بنسبة ( 46.35% ) و ( 7.8% ) و ( 5.4% ) على التوالي . تراجعت في عام 1975 عن المراتب الأولى لصالح الصناعات الكيماوية والنفطية وقد ساهمت في هذا التراجع عوامل عديدة أهمها.
  - أ- التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي الكبريت ، الامونيا ، حامض الفسفوريك ، حامض الكبريتيك .
  - ب- تكريس إنتاج الفروع الصناعية المترابطة (التعدينية والنسيجية والغذائية) لأشباع الطلب المحلي
  - ج- التوسع في منشآت تصفية النفط وارتفاع طاقات التكرير ، والسعي لتصدير النفط الخام بشكل منتجات نفطية ، فضلاً على الزيادة في حجم الطاقات التصديرية من الأسمدة الكيماوية بعد عام 1973 وبشكل خاص الأسمدة النتروجينية (اليوريا ، كبريتات الامونيوم) لوفرة موادها الأولية .
- 2- جاء فرع الصناعات النسيجية بالمرتبة الثانية وبلغت مساهمة ( 11.5% ) ، يليه التعدينية وساهم بـ ( 6.5% ) والغذائية جاء بالمرتبة الثالثة وبلغت مساهمتها ( 5.2% ) ، وهذا

\* لم يتم الإعلان عن هذه الخطط ولم تدخل ميدان التطبيق العملي نتيجة لاستمرار ظروف الحرب خلال الفترة 1980-1990 وتم الاستعاضة عنها بالبرامج السنوية للاستثمار

يعني ان هذه الفروع الثلاثة من ساهمت مع الكيماوية بحوالي ( 98%) من مجموع الصادرات ، أما الفروع الأربعة المتبقية فلم تتجاوز مساهمتها ( 2 %) في مجموع الصادرات

3 - تعمق هذا الاتجاه في العام 1980 واستحوذ فرع الصناعات الكيماوية النفطية على(92.2%) من مجموع الصادرات ، وجاء فرع النسيجية بالمرتبة الثانية وبلغت مساهمته ( 3.9%) وانخفضت مساهمة الصناعات التعدينية بشكل ملحوظ الى 0.07 لارتفاع الكبير في الطلب المحلي على منتجات الصناعات الإنشائية ، أما الصناعات المعدنية فجاءت بالمرتبة الثالثة وبلغت مساهمته (1.15%) ومن طبيعة هذه المساهمات يتضح ان الانشطة التحويلية التصديرية قد كرسست التخصص الإنتاجي والتصدير العام للاقتصاد والعراقي في الانشطة المرتبطة بقطاع الاستخراج وعلى حساب تدهور الانشطة الانتاجية الأخرى.

4- لم يطرأ تبدل ملموس في العام 1985 سوى الانخفاض الطفيف في مساهمة الصناعات الكيماوية الى (78.1%) الذي يشير الى بداية مرحلة الركود في الطلب على منتجات هذه الصناعة في الاسواق الدولية ، وجاءت الغذائية بالمرتبة الثانية( 14.1%) والنسيجية بالمرتبة الثالثة (3.9%).

5- على الرغم من التوسع في الطاقات الانتاجية والتصديرية للمنتجات البتروكيماوية و الأسمدة الفوسفاتية الذي بدأ من العام 1987 إلا ان التراجع الكبير في الطلب على منتجات هذه الصناعات في الاسواق الدولية والصعوبات التي أخذت تواجه عملية التصدير قد أدى الى انخفاض مساهمتها في مجموع الصادرات التحويلية الى (37%) في العام 1990 ، وان هذا التراجع قد أدى من جديد الى ارتفاع مساهمة الصناعات الغذائية ،حيث شغلت المرتبة الأولى وبلغت مساهمتها ( 42.1%) ويمكن تفسير هذا التحول في المساهمات النسبية لصالح الصناعة الاخيرة بالمجالات التي اتاحت للقطاع الخاص في التصدير والاستيراد ،حيث تركز اهتمام هذا القطاع على تصدير المنتجات الاستهلاكية وبشكل خاص الغذائية .

مما تقدم يمكن القول ان سياسات تعزيز التصدير في العراق لم تعتمد أسسا واضحة ومستقرة وتأثرت بعامل واحد تقريبا هو الحصول على العملات الأجنبية وأهملت الأهداف الاستراتيجية وفي مقدمتها تعميق وتوسيع الارتباطات الانتاجية ، وغاب عن هذه السياسات بشقيها التعويضي والتصدير المنهج التكاملي للتصنيع ، فكانت تقوم على منهج جزئي ونمط مبتور، وهذا الامر يؤكد الحاجة الملحة الى تبني هذين الاتجاهين كأنماط متكاملة ومتعايشة للتصنيع مع مراعاة اختلاف أهمية كل نمط ارتباطا بمرحلة التنمية .

جدول رقم (12)

التوزيع النسبي للصادرات التحويلية بحسب الفروع خلال الفترة من 1970-1990

الفروع	1970	1975	1980	1985	1990
الغذائية	8.7	5.2	2.4	14.1	42.1
النسيجية	5.46	11.5	3.9	3.9	5.4
الخشبية	0.79	0.009	0.0019	-	0.34
الورقية	1.9	0.3	-	0.18	0.26
الكيمياوية والنفطية	32.6	74.1	92.2	78.1	37.0
التعدينية غير المعدنية	46.35	6.5	0.07	2.74	10.1
المعدنية المصنعة	3.8	2.1	1.15	0.8	4.66
الصيانة والتحويلية	0.23	0.19	0.07	0.07	0.03
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: أسماء خضير السامرائي "تحليل التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية" أطروحة الدكتوراه غير منشورة في الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 1993، ص 205.

**سابعاً: العلاقات الإقليمية بين الفروع الصناعية في العراق .**

ان التغيير الذي طرأ على سياسات التنمية الاقليمية خلال الفترة من 1976-1990 تمثل بالسعي نحو الانتقال من ظاهرة تمركز الاستثمارات الصناعية في عدد قليل من الاقاليم الحضرية الرئيسية الى سياسة جديدة تهدف الى نشر ثمار التنمية على جميع الاقاليم ، و يمكن التحقق من مدى النجاح في تنفيذ هذا التوجه الجديد من تحليل الحقائق الواردة في الجدول (13) ومنه نلاحظ ما يأتي:-

- 1- المراكز الحضرية التقليدية :- ظلت تحظى بجزء مهم من الاستثمارات الصناعية وهي على التوالي، محافظة البصرة و شغلت المرتبة الأولى من التخصيصات الاستثمارية (28.6%) ، تليها محافظة بغداد بنسبة (14.3%) ، ثم نينوى وحصلت على (5.6%) ، وأخيراً التأميم و حصلت على (3.6%)
- 2- الاقاليم المفتوحة .هي الاقاليم التي أخذت تحظى بعد النصف الأول من السبعينات بنسب مرتفعة من التخصيصات الاستثمارية وهي كل من صلاح الدين (14%)، والانبار (10.8)،بابل (4.6)
- 3- استثمارات متفرقة أخرى:- وتوزعت على المحافظات المهملة في العقود السابقة، وحظيت أيضاً بنسب متواضعة من التخصيصات الاستثمارية الصناعية .

جدول رقم (13)

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Get yours now!

"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA



التوزيع الإقليمي للتخصصات الاستثمارية للقطاع الصناعي التحويلي في الخلط الاقتصادي والبرامج السنوية للاستثمار للفترة (1976-1990)

ت	المحافظة	خطة التنمية 80-76	البرامج السنوية 85-881	البرامج السنوية 1990-86	متوسط الفترة 1990-76
1	نينوى	6.3	5.3	4.6	5.6
2	صلاح الدين	10.1	20.6	11.5	14.0
3	التأميم	2.4	5.3	3.2	3.6
4	ديالى	2.0	1.3	1.5	1.6
5	بغداد	11.8	17.6	13.4	14.3
6	الانبار	12.3	10.8	9.5	10.8
7	بابل	3.8	5.9	4.2	4.6
8	كربلاء	1.6	2.7	2.1	2.1
9	النجف	2.3	1.6	3.5	2.4
10	القادسية	1.8	0.6	2.3	1.6
11	المتشي	0.9	2.6	1.1	1.5
12	ذي قار	3.1	1.4	5.0	3.1
13	واسط	0.7	1.3	0.8	0.9
14	ميسان	3.0	1.6	1.3	2.0
15	البصرة	35.1	16.7	34.1	28.6
16	دهوك	0.2	0.1	0.1	0.2
17	اربيل	0.5	0.2	0.2	0.3
18	السليمانية	2.1	4.3	1.9	2.8
	المجموع	100	100	100	100

المصدر:- هيئة التخطيط الإقليمي " التخصيص المكاني للصناعات في محافظات القطر " وزارة التخطيط ،بغداد، 1993

ويهدف التعرف على نتائج تلك السياسة و أثرها على التوزيع الإقليمي للفروع التحويلية ودرجة التمرکز الإقليمي للمشتغلين ، سيجري استخدام، معامل الموقع ، وهذا المعامل هو عبارة عن النسبة بين مؤشر التصنيع الإقليمي ( عدد المشتغلين في الفرع الصناعي من الإقليم) الى مؤشر التصنيع القومي ( في كافة الفروع التحويلية في القطر) ، ويقاس هذا المعامل وفق المعادلة الآتية (37)

$$\text{معامل التمرکز} = \frac{\text{الأهمية النسبية للمشتغلين للمؤشر في الفرع الصناعي في الإقليم}}{\text{الأهمية النسبية للمشتغلين للمؤشر في الفرع الصناعي في الاقتصاد القومي}}$$

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!  
Get yours now!

"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

فإذا كانت النتيجة تساوي واحد صحيح او اكثر فأن هذا الفرع الصناعي يتمركز في هذا الإقليم، أما إذا كانت النتيجة اقل من واحد الصحيح فأن هذا الفرع الصناعي غير متمركز في هذا الإقليم وبالتالي فأن هذا الإقليم اقل تطوراً مقارنة بسائر أقاليم القطر. وتبعاً للنتائج الواردة في الجدول (14) يمكن تقسيم محافظات القطر الى المجاميع الآتية :- وذلك بحسب معامل الموقع للسنوات 1980 و1985 و1990.

1- المجموعة الأولى :- الصناعات ذات التمرکز العالي وتشمل الصناعات التي يكون معامل موقعها واحد صحيح او اكثر ولم ينخفض عن ذلك خلال الفترة من 1980-1990، وهي كالآتي :-  
أ- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، وتتمركز في محافظات ( السليمانية واربيل وكربلاء و ميسان) وذلك بسبب وجود صناعة التعليب في كربلاء، وصناعة السكر في ميسان، والسكاير في السليمانية و اربيل.  
ب- صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والجلدية وتتمركز في محافظة بابل وواسط، لوجود صناعة الغزل والنسيج القطني فيها.

ج- صناعة الخشب والورق، تتمركز في محافظتي البصرة لوجود معمل الورق، والنجف لوجود مصانع الخشب المضغوط.

د- صناعة الكيماوية والنفطية، وتتمركز في محافظة التأميم وصلاح الدين والقادسية والبصرة وذلك لتركز صناعة التصفية في كلاً من التأميم وصلاح الدين والبلاستيكية المطاطية في القادسية والبتير وكيماويات و الأسمدة في البصرة .

هـ - الصناعات التعدينية غير المعدنية، وتتمركز في محافظات الانبار والنجف والمثنى ونيوى كصناعة الزجاج وصناعة الاسمنت في الانبار، والاسمنت في المثنى، والاسمنت و الطابوق في النجف وكربلاء و الكاشي والمرمر في نيوى .

و- صناعة المنتجات المعدنية، وتتمركز في محافظات ديالى وبغداد وذي قار لوجود الصناعات الكهربائية في ديالى والصناعات الميكانيكية في الإسكندرية، وصناعة مقاطع الألمنيوم و القابلات الكهربائية في ذي قار

ز- الصناعات التحويلية الاخرى، وتضم الصناعات الحرفية واليدوية وتتمركز في المحافظات النجف والبصرة ونيوى وذي قار

2- المجموعة الثانية :- الصناعات ذات التمرکز المعتدل وتشمل الصناعات التي يكون معامل موقعها اقل من الواحد الصحيح خلال عامي 1980 و1985 ثم ارتفع الى الواحد الصحيح أو اكثر في العام 990 وهي الغذائية، في دهوك وديالى والانبار وبغداد، النسيجية في السليمانية واربيل والنجف، الخشب والورق في نيوى واربيل وكربلاء وواسط والمثنى، الكيماوية والنفطية في بغداد والانبار، التعدينية غير المعدنية في

ديالى والقادسية وواسط و التأميم ، المعدنية في كربلاء وصلاح الدين ،التحويلية الاخرى في دهوك ، واربيل ، وديالى ، والانبار ، وكربلاء ، والقادسية ، والمثنى

3- المجموعة الثالثة ، الصناعات المتجهة نحو التشتت ، وتمثل الصناعات التي كان معامل تركزها عالياً ( اكثر من الواحد الصحيح)في عامي 1980 و1985 ثم انخفض عن الواحد الصحيح في العام 1990 بسبب توقف هذه الصناعات كلياً أو جزئياً أو انتقالها الى المحافظات أخرى وتتواجد الصناعات المواد الغذائية ، في محافظتي نينوى و التأميم : وقد شهدت تذبذباً شديداً قد يكون بسبب ظروف المناطق الشمالية ، كما شهدت محافظة البصرة انخفاضاً ملحوظاً عام 1985-1990. النسيجية، شهدت مساهمتها انخفاضاً في محافظات نينوى والقادسية .الكيمياوية والنفطية ، في محافظات دهوك ، السليمانية ،ديالى ،بابل والمثنى التعدينية غير المعدنية، في السليمانية وبغداد. المعدنية ، في محافظتي التأميم والبصرة . التحويلية الاخرى ، في محافظة التأميم.

4- المجموعة الرابعة ، تشمل الصناعات غير المتمركزة التي يقل معامل موقع فيها عن الواحد الصحيح وذلك لضعف انتشار الانشطة الصناعية فيها أو لعدم توفر الظروف الملائمة لتلك الصناعات وهي كالاتي :-  
آ-المواد الغذائية في واسط ،صلاح الدين، النجف ،المثنى وذي قار . المنسوجات في دهوك ،التأميم ،ديالى، الانبار،كربلاء،صلاح الدين ،المثنى ، ميسان،والبصرة . الخشب والورق في السليمانية ،ديالى ، الانبار، بابل ، وصلاح الدين . الكيماوية والنفطية في نينوى ،اربيل ،كربلاء واسط ،النجف ، ذي قار و ميسان . التعدينية غير المعدنية في السليمانية،دهوك،اربيل،صلاح الدين،ذي قار،البصرة وبابل. المعدنية في دهوك،نينوى ، السليمانية ،اربيل ، الانبار ،واسط، ،النجف ،القادسية ،ميسان.التحويلية الاخرى في الانبار،وبابل ، وصلاح الدين.ومن ذلك يمكن القول ان معظم الفروع التي تم إنشاؤها خلال الفترة من 1976-1990 هي فروع بترو كيماوية او تعدينية غير معدنية ، وان تغير اتجاهات التمركز الاقليمي لتخصيصات الاستثمارية نحو المحافظات التي سجلت أعلى معامل تمركز في هذين الفرعين هي في حالة الصناعة الكيماوية والنفطية هي البصرة ،والانبار، وصلاح الدين ،والتأميم ،والقادسية ) أما في حالة التعدينية فهي محافظات ( نينوى ، والانبار ،والمثنى ،والنجف ،وكربلاء، واربيل ،وبغداد، و ميسان، وبابل) وان المواقع الصناعية الجديدة الناشئة في الاقاليم المفتوحة والأقاليم الهامشية أما ظلت معتمدة على المواقع الصناعية التقليدية ( القائمة في المراكز الحضرية الرئيسية) او أنها بدأت تفقد مبرراتها التوطنية تدريجياً ، كما ان هذه المواقع ظلت تفتقر الى الكفاءة فهي تعاني نقصاً شديداً في عناصر رأس المال القومي الاجتماعي ، وهي مجرد مصانع تعيش في حالة شبه عزلة عن سائر الفروع والأنشطة التحويلية لضعف ترابطاتها الصناعية مع هذه الفروع ،ومما يزيد الامور تفاقمًا قصور شبكات النقل والمواصلات ، فلم تتحقق لحد الآن تطورات كافية في السكك الحد

يد والنقل الجوي بالشكل الذي يضمن الوصول الى شبكة متداخلة تزيد من سرعة النقل وتقلل تكاليفه ، فترتبط المدن بالقرى وتتعاظم مجالات التسويق ليزداد تأثير الصناعة في بيئة العمل المحلية أو الإقليمية.

جدول رقم (14)

معامل الموقع للفروع التحويلية في محافظات القطر للسنوات 1980 و 1985 و 1990

الفرع الصناعي		الغذائية			النسيجية والجلدية			الخشب والورق	
ت	المحافظة	1980	1985	1990	1980	1985	1990	1980	1985
1	دهوك	0.3	1.1	3.3	0.5	0.4	0.3	1.4	0.9
2	نينوى	1.1	1.1	1.2	1.4	1.6	1.9	1.2	1.1
3	السليمانية	1.9	1.6	2.4	0.5	0.5	1.0	0.9	0.7
4	التأميم	1.1	0.8	1.1	0.5	0.2	0.4	1.1	1.7
5	اربيل	2.1	2.4	1.4	1.1	0.9	1.2	1.0	1.6
6	ديالى	0.5	0.7	1.2	0.9	0.6	0.3	0.8	0.6
7	الانبار	0.3	0.2	1.7	0.5	0.2	0.3	0.1	0.5
8	بغداد	0.9	1.1	0.9	1.1	1.2	1.5	0.9	1.1
9	بابل	0.5	0.5	0.8	1.1	1.2	1.2	0.4	0.5
10	كربلاء	2.7	2.3	1.3	0.6	0.4	0.5	0.5	1.0
11	واسط	0.3	0.3	0.4	2.9	3.4	2.4	0.5	0.3
12	صلاح الدين	0.5	0.1	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2
13	النجف	0.5	0.4	0.4	0.3	0.4	1.1	0.4	1.0
14	القادسية	0.3	0.3	1.2	2.4	2.5	0.3	0.5	1.1
15	المثنى	0.3	0.2	0.3	0.3	0.1	0.3	0.5	1.6
16	ذي قار	0.7	0.3	0.9	0.7	1.1	0.3	0.5	0.7
17	ميسان	2.2	2.2	2.3	0.2	0.2	0.2	0.5	2.0
18	البصرة	1.1	0.6	0.7	0.2	0.1	0.1	3.5	1.9

تابع للجدول رقم (14)

الكيمياوية والنفطية		التعدينية غير المعدنية			المعدنية و المصنعة			التحويلية الاخرى	
ت	1980	1985	1990	1980	1985	1990	1980	1985	1990
1	5.9	2.3	0.8	0.4	0.4	0.4	0.3	0.7	1.0
2	0.5	0.5	0.4	1.1	1.1	1.8	0.7	1.4	3.0
3	1.3	0.9	0.4	0.9	0.4	0.2	0.8	4.7	5.0
4	2.5	2.9	1.9	1.0	1.2	1.5	0.3	0.5	2.0
5	0.4	0.9	0.6	0.6	0.6	0.4	0.7	1.6	1.0
6	1.4	0.4	0.5	0.8	0.3	1.2	0.7	1.2	1.0
7	0.6	2.4	1.08	4.8	3.0	2.8	-	0.2	0.4
8	0.8	0.7	0.5	1.0	1.0	0.6	0.9	0.8	0.1
9	1.0	0.6	0.4	0.5	0.5	0.6	0.3	0.3	0.2
10	0.1	0.1	0.3	1.0	2.0	2.9	0.4	2.1	3.0

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!

Get yours now!

"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

1.0	0.3	0.5	0.3	0.7	0.7	1.0	0.3	0.6	0.01	-	-	11
0.1	0.1	0.4	2.3	0.5	0.3	0.1	0.1	0.6	3.4	5.6	5.9	12
3.0	3.3	2.6	0.2	0.2	0.4	3.0	3.2	2.5	0.2	0.1	0.2	13
2.0	0.3	0.4	0.2	0.2	0.2	1.5	0.1	0.8	2.9	1.5	1.6	14
1.0	0.3	0.4	0.9	0.2	0.2	4.1	3.8	3.8	0.5	1.5	1.5	15
2.0	1.5	2.5	5.3	22.8	3.2	0.6	0.7	0.7	0.4	0.6	0.2	16
1.0	1.0	0.8	0.2	0.2	0.1	0.3	1.2	1.2	0.1	0.7	0.2	17
1.0	1.1	1.0	0.7	1.1	1.0	0.4	0.6	0.6	3.2	1.7	2.4	18

المصدر:- هيئة التخطيط الإقليمي " التخصص المكاني للصناعات في محافظات القطر " وزارة التخطيط، بغداد، 1993

### (1) : التوزيع الإقليمي للسعات الانتاجية المختلفة في العراق :

نلاحظ من الجدول رقم(15) ان حوالي ( 60%) من الصناعات الصغيرة توطنت خلال الفترة (1975-1990) في محافظات ( بغداد ، والبصرة ، ونيوى) للاستفادة من الوفورات الحضرية ورفع معدلات الإرباح ، وهذا الامر يفسر سبب تراحم تلك الصناعات في المراكز الحضرية التقليدية وبمواقع مبعثرة ، وقاد ذلك الى انحراف معيار التوطن عن المسار الأمثل ، الذي ينبغي ان يراعي هدف نشر ثمار التنمية بين الاقاليم بشكل عادل الى جانب هدف الربح ، وفضلاً عن التمرکز غير الاقتصادي لهذه الوحدات وضعف التزامها بقواعد الكفاءة والتفاعل الاقليمي فأنها غالباً ما تتركز في عدد قليل من الانشطة الانتاجية المكررة مثل الصناعات الغذائية والتبوغ والمشروبات ، والصناعات النسيجية والجلدية بالإضافة الى خدمات الصيانة والتصليح . في مقابل ذلك نجد أن الصناعات الكبيرة ليست حرة في اختيار مواقعها التوطنية فهي تخضع لمجموعة اعتبارات تحد من مرونة انتشارها الموقعي وتعمل كقوى طارده تدفعها خارج المراكز ومن أهمها:- (38) .

1- قيد المساحة :- يعود الى حاجة المصانع الكبيرة إلى مساحات كبيرة من الأرض وبأسعار منخفضة

لنقل حجم التكاليف الثابتة ، لذلك فهي تختار مواقع بعيدة عن المراكز الحضرية الرئيسية المرتفعة التكلفة.

2- أن معظم الصناعات الكبيرة في العراق ذات توجه موردي ة تستهلك نسبة كبيرة من المواد الأولية لذلك

فهي تفضل التوطن بالقرب من مواقع المواد الأولية .

3- الاعتبارات البيئية:- أن معظم الصناعات الكبيرة ملوثة للبيئة لذلك تفضل ان تكون بعيدة عن مواقع سكان

المدن للتقليل الآثار البيئية والصحية

4- اعتبارات الأمان :- هناك عدد من المصانع الكبيرة تستخدم مواد كيميائية سامة ومواد قابلة للانفجار أو

الاشتعال لذلك فان هذه المصانع تبحث عن الموقع التوطني الذي يحقق لها عنصر الأمان ويقلل من خطر

الحريق والانفجار . كما أن شركات التأمين غالباً ما تفرض على هذه المصانع الابتعاد عن المواقع السكانية

خوفاً من امتداد خطر الحريق والانفجار الى هذه المواقع وبالتالي ترتفع تكاليف التعويض .

ان هذه القوى تدفع الصناعات الكبيرة خارج المراكز من جانب آخر فأن الاسواق الواسعة نسبياً في المراكز الحضرية تلعب كقوى جذب تحاول أن تسحب تلك الصناعات الى داخل المدن الرئيسية ، وأدى تزايد تأثيرات قوى الدفع ( الطاردة من المراكز) خلال الفترة 1975-1990 الى توطين عدد من المنشآت الكبيرة في الاقاليم الهامشية والمفتوحة . وهكذا وبينما تعمل القوى الطاردة على دفع الصناعات الكبيرة خارج المراكز الحضرية التقليدية ، فأن القوى الجاذبة تعمل على سحب الصناعات الصغيرة نحو مراكز المدن الرئيسية في الاقاليم الحضرية التقليدية ولكون الاخيرة غالباً ما تفقد مرونتها الموقعية في الاقاليم الهامشية والمدن الصغيرة والأرياف مقارنة بتوطنها بالمراكز الحضرية بالقرب من الاسواق والتسهيلات .

#### جدول رقم (15)

الأهمية النسبية لعدد المنشآت الصغيرة بحسب المحافظات للسنوات 1975 و 1980 و 1985 و 1990

المحافظة	1975	1980	1985	1990
نينوى	9.7	9.9	7.5	8.8
التأميم	6.1	5.2	4.9	5.1
ديالى	2.7	2.7	2.5	2.2
الأنبار	2.6	1.9	3.7	3.4
بغداد	38.4	35.4	24.9	32.3
بابل	4.2	3.7	5.2	3.8
كربلاء	3.0	2.3	3.8	3.4
واسط	2.4	2.7	3.9	3.2
صلاح الدين	0.7	1.8	2.8	2.4
النجف	3.9	6.3	5.3	5.3
القادسية	2.9	1.2	2.7	3.4
المتشي	1.2	1.2	2.1	1.5
ذي قار	2.9	3.4	3.8	3.6
ميسان	2.2	2.4	2.3	3.2
البصرة	7.8	9.3	5.5	4.0
دهوك	0.7	0.7	0.2	2.9
اربيل	3.6	4.4	8.2	6.4
السليمانية	4.8	4.9	8.9	6.7

المصدر :- المصدر المذكور أسفل الجدول رقم (44)، ص 18.123

#### (2): التوزيع الاقليمي للصناعات كثيفة العمل وكثيفة الرأسمال

ان النمط التكنولوجي الملائم يعتمد من وجهة نظر مكانية على حجم الاحتياطات المتاحة من عنصر العمل و عنصر رأس المال في الموقع المعني ، وفي ضوء هذا الاعتبار غالباً ما تعد المدن الرئيسية مواقع ملائمة لتوطين الصناعات كثيفة الرأسمال لوجود نسبة عالية من العمال الماهرين ، وأفضل التسهيلات من رأس

المال الإنتاجي المباشر ، من جانب آخر فإن الصناعات كثيفة العمل تميل نحو التوطن في المناطق كثيفة السكان لكونها تتصف بعرض مرن من العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة . وفي الاقتصاد العراقي ، فان اعتماد الصناعات القائمة على التجهيزات الرأسمالية المستوردة جعلها حرةً من التأثيرات الموقعية لعنصر رأس المال. لذا فان العمالة الماهرة التي تتمركز في الغالب في الإقليم الحضرية الرئيسية تعد واحدة من قوى الجذب الرئيسية التي تعمل على سحب الصناعات كثيفة الرأسمال نحو هذه الاقاليم ، في حين ان وفرة العمال غير المهرة لا يلعب دوراً في جذب الصناعات كثيفة العمل، بل على العكس فان هؤلاء هم الذين يتبعون الصناعات ، بسبب مرونة العمال غير الماهرين وشبه الماهرين نحو الحراك والهجرة مقارنة بالعمال الماهرين . وإذا أخذنا بنظر الاعتبار ، معدل استيعاب الفروع التحويلية للمشتغلين ونسبة المهارات الى إجمالي المشتغلين في القطاع التحويلي ، ونسبة رأس المال الى العمل يمكن ان نستنتج ان معظم الصناعات . كثيفة الرأسمال تتوطن في محافظات ( بغداد ، نينوى ، صلاح الدين، الانبار) ، بينما تتوطن الصناعات كثيفة العمل في سائر محافظات القطر الاخرى .

ومما تقدم يمكن القول ان استخدام الأنماط التكنولوجية كان أحد العناصر التي ساهمت في تعميق الاختلال في الهيكل المكاني في العراق ، حيث لم يتمكن من تلافي النواقص في عملية تخصيص الموارد وتصحيح الاختلالات الاقليمية في توزيع عنصري العمل ورأس المال ، ويمكن ان نعزو ذلك الى العوامل الآتية <sup>(39)</sup>

(1) سياسات النقل السريع للتجهيزات الرأسمالية المستوردة القائمة على المشروع الجاهز ، التي وجدت من المراكز الحضرية الرئيسية مواقع توطنية ملائمة لها من دون ان تتمكن من خلق بيئات مناسبة لنشر التكنولوجيا او بناء ارتباطات تكنولوجية كافية مع بقية النشاطات القائمة .

(2) أن الفروع التحويلية كثيفة العمل قد تأثرت في اتجاهاتها التوطنية أما بالتوجهات الموردية كما في حالة مصانع المواد الغذائية في كربلاء ، وديالى ، ودهوك ، والبصرة ( وفرة المواد الأولية لهذه الصناعات ، وللاستفادة من وفرة الخبرات المحلية التي تحتاجها الصناعة ( مصانع السجاد في اربيل ودهوك) أو وفرة العمال غير الماهرين وشبه الماهرين في حالة الصناعات التي تحتاج الى استخدام كثيف للعمالة من مراحل التحضير الأولية الى عملية التجهيز النهائي كما في حالة الصناعات الورقية في البصرة .

(3) يميل المستثمرين في القطاع الخاص الى الاستثمار في التكنولوجيا المهمة لانخفاض تكلفتها ، كما يفصلون استخدام العمالة غير الماهرة منخفضة الأجور ، على استخدام المعدات الانتاجية الحديثة والعمالة الماهرة المرتفعة التكلفة ويبرز ذلك بوضوح في اغلب المواقع الصناعية خارج العاصمة بغداد

(4) ان السعي وراء تقوية الترابطات الصناعية والاستفادة من وفورات التحضر يعمل على تحفيز المنشآت الحديثة نحو تبني النمط الكثيف الرأسمال والتمركز في المواقع الحضرية الرئيسية .



### (3): التوزيع الاقليمي للصناعات المعوضة عن الاستيراد والمعززة للتصدير

معظم الفروع التحويلية في العراق تنتج سلعاً معوضة عن الاستيراد ، وهذه الفروع تخضع لنفس الاعتبارات التوطنية التي تخضع لها الفروع والأنماط التي تم عرضها سابقاً، أما الفروع التصديرية وهي الصناعات الكيماوية والنفطية ، والصناعات التعدينية غير المعدنية ، وهي فروع ذات توجه موردي و تتوطن بالقرب من موقع المادة الأولية، وتشكل محافظة البصرة ، ونيوى ، والانبار المراكز الرئيسية لهذه الصناعات . وتمتع السلع التصديرية في محافظة البصرة بتكاليف نقل منخفضة ، وهذا ما دفع الحكومة الى تشجيع عملية تمركز الصناعات ذات الأساس التصديري كالأسمدة ، الورق ، البتروكيماويات ، الحديد والصلب، الاسمنت في محافظة البصرة ، زيادة على التخطيط لتوطين أنشطة أخرى كتعليب الأسماك والصناعات الجلدية والسكر ، ويعود ذلك الى كون تلك المحافظة تضم ميناء العراق الوحيد ، كما ان تلك المحافظة تتصف بكونها تقع في منطقة سهلة خفيفة السكان ، الامر الذي ساعد على وفرة الأراضي المنخفضة الكلفة المهيأة بشكل ملائم من حيث تكاليف النقل المنخفضة وتشبيد الأبنية الصناعية والمخازن من جانب آخر فأن هناك اتصالات جيدة مع شبكة موانئ الخليج العربي والأسواق العالمية ، علاوة على ذلك فأن اغلب المواقع الصناعية القائمة قريبة من المواقع الغنية بالنفط ، ومن التسهيلات الائتمانية والتسهيلات الاخرى في العالم والموانئ الرئيسية في الشرق الأوسط ، فضلا على ان هذا الموقع محاط محلياً بعدد وفير من الموارد مثل المنتجات النفطية ، الغاز الطبيعي والتمور والسكر والأسماك ، ... الخ ، غير ان تمركز هذا العدد من الصناعات الحيوية في موقع واحد وفي هذه المنطقة الحرجة وفق المنظور الإستراتيجي للسياسة الدولية جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً مكشوفاً على نحو استثنائي<sup>(40)</sup> وكما أكدت وقائع حرب الثماني سنوات مع ايران من (1980-1988) ، وحرب الخليج الأولى عام 1991 ، فهذه المواقع كانت في مقدمة أهداف الطيران الحربي ، وبتحطيمها ، تم القضاء على الصناعة التصديرية برمتها ، فضلا على ما يعنيه ذلك من فقدان احد الأجزاء الحيوية للثروة القومية ، لكونها تمثل ذروة الإنجاز الصناعي المتحقق ومصدراً مهماً لتحقيق الإرباح ورفع حصة الفرد من الدخل القومي زيادة على دورها في دعم عناصر رأس المال القومي الاجتماعي .

ومن كل ما تقدم تتضح خطورة الآثار التي ينطوي عليها الاختلال في توزيع الصناعات التصديرية نتيجة لتمركزها في موقع واحد بينما تركت باقي المواقع كمراكز للأنشطة الصناعية المعوضة عن الاستيراد . ان متابعة خطى التنمية الصناعية خلال تلك الفترة سواءً من الناحية العملية أم من ناحية التوجهات تؤكد على استمرار حالة التناقض بين النواحي التنموية و الإقليمية ، فنجد أن الاستثمارات قد تمركزت في خمس محافظات فقط هي على التوالي البصرة ، وبغداد ، وصلاح الدين ، والانبار ، ونيوى ، الأمر الذي زاد من حالة التفاوت الاقليمي سوءاً لا سيما في توزيع الأنشطة الصناعية وتوزيع رأس المال القومي الاجتماعي ، وامتد

هذا التفاوت يشمل الأنشطة الانتاجية والخدمية الاخرى وبدرجات متفاوتة ولتحديد الفجوة التي نجمت عن ذلك يمكن التمييز بين الاقاليم الآتية :- (41)

**أولاً - الاقاليم الحضرية المتطورة :-** هي الاقاليم التي تتصف بتطور نسبي على وفق مؤشرات التنمية الصناعية ( القيمة المضافة ، التشغيل ، الاستثمار) وتتضمن المراكز الحضرية الرئيسية في بغداد ، البصرة ونيوى، وتتميز بوجود المجمعات الصناعية الكبيرة التي تأسست على طريق المشروع الجاهز ، ورغم الاتجاه التوسعي لهذه الصناعات وفقاً للمنظور القصير الأجل ، إلا أنها لا تشكل أساساً يمكن الاعتماد عليه وفقاً للمنظور الطويل الأجل ، لأن معظم تلك المجمعات ذات أساس محلي ضعيف وتوجه خارجي من حيث التكنولوجيا والمستلزمات الوسيطة والرأسمالية ،فقوة ترابطاتها مع الصناعة الأجنبية تفوق كثيراً ترابطاتها مع الأنشطة الانتاجية المحلية . وشهدت نسب استغلال الطاقات الانتاجية في تلك الصناعات انخفاضاً مستمراً نتيجة النقص في مدخلات الوسيطة المحلية والنقص في العمالة الماهرة والمهنية علاوة على انخفاض مضاعفها الاقليمي بسبب ضعف عوامل التفاعل الاقليمي وارتفاع معدلات الاستيراد.

**ثانياً - الاقاليم الانتقالية:** هي الاقاليم التي تمتاز بوجود عدد من الصناعات الكبيرة المنعزلة و بازواجية النظام الانتاجي ، وتتجلى تلك الازدواجية في تعايش الأنماط الحديثة مع التقليدية . فالصناعات صغيرة توطن بالقرب من الصناعات الكبيرة ، غير أن الترابطات الصناعية فيما بينهما ضعيفة في الغالب ، أو معدومة في بعض الحالات ، وغالباً ما تعاني الصناعات القائمة من ضيق السوق المحلية ، وهذه الحالة نجدها في كل من محافظات التأميم ، وديالى ، وبابل ، وصلاح الدين ، والانبار والى حد ما في محافظات كربلاء ، و السليمانية وواسط. وبشكل عام فأن الصناعات كثيفة الرأسمال القائمة في هذه المحافظات غالباً ما تتوطن في بيئات غير ملائمة وبشكل خاص من حيث متطلبات رأس المال القومي الاجتماعي .

**ثالثاً - الاقاليم المتخلفة :-** هي الاقاليم التي تعيش مرحلة ما قبل الصناعة لوجود منشآت قليلة تعمل في حالة شبه عزلة ، أنشئ معظمها في السنوات الأخيرة وخاصة خلال الفترة (1975-1985) ، فالجزء الأكبر من اقتصاد هذه الاقاليم يعيش حالة قريبة من الاقتصاد المعيشي ، و يساهم الاستهلاك المباشر والأساليب الحرفية والتقليدية بنسبة مهمة من الإنتاج ، أما المحافظات التي لا زالت ضمن هذه المرحلة هي ( دهوك ، واربيل ، والنجف ، والقادسية ، والمثنى ، وذي قار ، ميسان) فباستثناء المصانع الكبيرة التي أنشأت حديثاً في هذه المحافظات فأن معظم الأنشطة الصناعية القائمة فيها هي وحدات إنتاجية صغيرة وحرفية تتبنى أساليب إنتاجية بدائية. وخلق التفاوت الاقليمي المذكور عدداً من الصعوبات أمام عملية التصنيع في العراق أهمها :-

- (1) بقاء جزء مهم من الاحتياطيّات المعدنية الكامنة من المعادن الحديدية وغير الحديدية غير مكتشفة وبخاصة في المناطق الشمالية .
- (2) استمرار حالة التخلف الاجتماعي والثقافي في معظم محافظات القطر نتيجة للتفاوت الواضح في توزيع عناصر رأس المال القومي الاجتماعي ، التي يتمركز معظمها في بغداد ، البصرة و نينوى
- (3) اضمحلال وتدهور عدد كبير من الصناعات الحرفية والتقليدية كالنسيج والحيافة في معظم الاقاليم ، الذي لم يجر تعويضها بالصناعات الحديثة البديلة .
- (4) تزايد معدلات الهجرة من الاقاليم المتخلفة نحو المراكز الحضرية المتطورة .
- (5) ان ضعف الاستثمارات الصناعية الموجهة نحو الاقاليم المتخلفة ، جعل هذه الاقاليم موقعاً ملائماً للتجارة غير المشروعة وقنوات لنقل التأثيرات الخارجية الى الاسواق المحلية .
- تمثل هذه العوامل ابرز نتائج سياسات التنمية الاقليمية في العراق خلال عقدي السبعينات والثمانينات والعقود السابقة ، لذا فالسعي لتطبيق سياسات اكثر كفاءة ، ينبغي ان يراعي مسألة تقديم فرص متساوية لجميع الاقاليم ، على من يتم ذلك وفقاً للموارد الاقتصادية المتاحة في كل إقليم ، مع مراعاة هدف الامتلية في توطين الصناعات المختلفة. ولتحقيق أهداف هذه السياسة وخفض التفاوت الاقليمي في العراق من الضروري الاستفادة من خبرة الدول الاخرى والعودة الى النظريات الاقتصادية المتعلقة بهذا الشأن ، على ان يجري تكيفها ، وفقاً للأهداف الإستراتيجية والسمات والظروف الخاصة بالاقتصاد العراقي .
- الخاتمة

بناء على كل ما تقدم يمكن القول أن السياسات الاقتصادية والصناعية التي طبقت خلال الفترة (1975-1990) قد أدت الى تعميق الاختلالات الهيكلية وقادت في نهاية الامر الى تدمير جهود التنمية وانحدار البلاد نحو الهاوية ،ويمكن تلخيص أهم مساراتها بما يأتي :-

1- ظلت توجهات السياسة الاقتصادية في العراق تعمل كمتغير تابع لحجم مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة ، ففي ظل ظروف انتعاش الإيرادات النفطية يتم في العادة تبني السياسات الاستثمارية التوسعية ،والالتزام بتنفيذ الخطط التنموية ودعم القطاعات السلعية الأساسية ، وهذا ما تحقق خلال الفترة من 1975-1982 ، أما في ظل انكماش الإيرادات النفطية بعد منتصف الثمانينات فقد تم تبني السياسات الاستثمارية الانكماشية والتي تركز على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية لأجهزة الدولة و بخاصة أنشطة الإدارة العامة والدفاع التي استحوذت على النسب الرئيسية من تخصيصات الميزانية .

2- أن التدهور في مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضي، اقترن بضعف المساهمة النسبية للقطاعات السلعية الأخرى ، وبخاصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية من ناحية، وهيمنة التوجهات غير العقلانية في إجراءات السياسات الاقتصادية ،التي ساهمت في تكريس الطابع غير الإنتاجي للاقتصاد .

3- شهد الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، أسوأ أنواع الاختلال القطاعي، حيث تعمقت حالة عدم التناسب بين القطاعات التي تشكل مصادر العرض المحلي للنتاج السلعي غير النفطي، والقطاعات التي تعمل كروافد للطلب المحلي، وقد أدى ذلك الى تعميق الاختلال بين القدرات الإنتاجية الحقيقية المتولدة في الاقتصاد الوطني، التي تعبر عنها القيم المضافة المتحققة في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية والقدرات الاستهلاكية الكبيرة المتمثلة بالدخول المتولدة في الأنشطة غير السلعية، وبخاصة أنشطة الإدارة العامة والدفاع .

4- تبين من استخدام مؤشر مرونة النمو القطاعية ما يأتي :-

أ- أن القطاعات الهابطة هي قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية .

ب- أن القطاعات الصاعدة أو المتوسعة هي أنشطة الخدمات والتوزيع، وبخاصة نشاط الإدارة العامة والدفاع، وأنشطة تجارة الجملة والمفرد .

5- تبين من تحليل الترابطات الإنتاجية الكلية في الاقتصاد العراقي أن البنيان الإنتاجي يتحيز لصالح حلقات الإنتاج النهائية ولا يميل نحو الدخول في مراحل إنتاجية متعاقبة، لغياب دور التحويلية الإنتاجية الوسيطة، وضعف الآثار التحفيزية المتولدة عنها، وأنعكس ذلك بشكل انخفاض في آثار المضاعف المتولد عن التبادل القطاعي الأمامي والخلفي، وارتفاع حجم التسرب من دورة التدفقات الوسيطة، خلال عملية الاستيراد لمختلف السلع الوسيطة الإنتاجية .

6- تبين من دراسة العلاقة بين الفروع والأنشطة التحويلية هيمنة التوجه الموردي الزراعي -الاستخراجي المقترن بدرجة منخفضة من التصنيع على الهيكل الإنتاجي للصناعة التحويلية في العراق. حيث تهيمن سبعة أنشطة فقط هي (تصفية النفط ، الأسمنت ، المشروبات ، التبوغ ، المنسوجات غير المصنفة ، طحن الغلال ، الإنشائية الأخرى ، صناعة وإصلاح المكائن الكهربائية تستحوذ على حوالي (51%) من القيمة المضافة التحويلية في حين لا تساهم ، الاثنان وعشرون نشاطا "المتبقية " سوى بحوالي (49%).

7- تبين من تحليل الترابطات الإنتاجية الكلية لقطاع الصناعة التحويلية، أن الهيكل الإنتاجي لهذا القطاع يتحيز نحو حلقات الإنتاج النهائية ولا يدخل في مراحل إنتاجية متعاقبة، وهذا الامر يجعل النسيج التكنولوجي لهذا القطاع يتصف بكثرة فجواته واتساع مساحاتها، وبكثافة اعتماده على المدخلات الوسيطة، المستوردة، فضلا عن ضعف تشابكه مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني .

8- تبين من دراسة العلاقة بين الأنماط الصناعية الثقيلة والخفيفة، أن التحول الهيكلي الذي طرا بعد منتصف السبعينات جاء لصالح الصناعات الثقيلة، قد جاء على حساب التخلف النسبي للفروع الصناعية الخفيفة، الأمر الذي أدى إلى اختلال العلاقة بين هذين النمطين . كما أن هذا التحول قد تركز في الأنشطة الكيماوية والنفطية ولاسيما نشاط تصفية النفط، ولم يرافقه توسع بالقوة ذاتها في الصناعات الوسيطة الإنتاجية الأخرى

ولاسيما في الصناعات الرأسمالية وبخاصة صناعة الآلات والمكائن والمعدات الكهربائية والميكانيكية ووسائل النقل لهذا لم يؤد التحول المذكور إلى تحقيق التعادل البناني ، بل جاء مكرسا لحالة التخصص الإنتاجي العام للاقتصاد العراقي في مجال الأنشطة الاستخراجية التصديرية .

9- أن التحول الذي طرا على السعات الإنتاجية في القطاع الصناعي التحويلي جاء لصالح ارتفاع الأهمية النسبية للمنشآت الكبيرة في القيمة المضافة والتشغيل وقد رافقت هذا التحول المظاهر الآتية :-

أ- تخلي الفروع الصناعية في المنشآت الكبيرة للقطاع العام عن المساهمة في الفروع الصناعية الخفيفة تدريجيا، واتجاهها نحو التخصص في الفروع الصناعية الثقيلة، وبخاصة نشاط تصفية النفط .

ب- تخلي الفروع الصغيرة عن النشاط السلعي تدريجيا، واتجاهها نحو التخصص في الخدمات الصناعية ولاسيما أنشطة الصيانة والتصليح .

10- أدى تطبيق سياسات تعويض الاستيراد إلى إقامة عدد من الصناعات الاستهلاكية التي تنقصها الكفاءة الإنتاجية، التي تتوقف درجات استغلال الطاقات الإنتاجية فيها، على ظروف عملية تمويل الاستيرادات من المدخلات الوسيطة والتجهيزات الرأسمالية وقطع الغيار المستخدمة في هذه الصناعات، وساهم في تعزيز تلك النتيجة غياب الدور الفاعل للصناعات الوسيطة و الإنتاجية .

11- لم تعتمد سياسة تعزيز التصدير في العراق أسسا واضحة ومستقرة ، و ركزت اهتمامها بعامل واحد هو كيفية الحصول على العملات الأجنبية، فاهتمت بتطوير الأنشطة الصناعية التصديرية المرتبطة بالقطاع الاستخراجي وأهملت تقريبا الهدف الإستراتيجي المتمثل بالسعي نحو تعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية الضمنية والبيئية بين الفروع والأنشطة التحويلية.

12- تبين من دراسة العلاقات الإقليمية بين الفروع الصناعية المختلفة في العراق ، أن التغيرات التي طرأت على اتجاهات التمرکز الإقليمي للتخصصات الاستثمارية، بعد منتصف السبعينات اتصفت بالتحيز نحو المحافظات الغنية بالموارد النفطية والتعدينية، وجاء هذا الاتجاه ليوكب اتجاهات التركز الإنتاجي في الاقتصاد الوطني بشكل عام وفي القطاع الصناعي التحويلي بشكل خاص، لذا فإن المحافظات التي سجلت أعلى معامل تمرکز في فروع الصناعات الكيماوية النفطية هي على التوالي :- البصرة ، الانبار، صلاح الدين . أما المحافظات التي سجلت أعلى معامل تمرکز في حالة الصناعات التعدينية فهي على التوالي ، نينوى ، الانبار، المثنى في حين ظلت المواقع الصناعية الناشئة في الأقاليم المفتوحة والهامشية تعاني من نقص شديد في عناصر ومستلزمات رأس المال الفوقي الاجتماعي وبدأت، تفقد تدريجيا مبررات التوطنية.

13- تبين في نهاية المطاف تعمق الاختلال الهيكل الإنتاجي لصالح الأنشطة الاستخراجية والأنشطة غير السلعية ، كما تعمقت حالة الاختلال ضمن فروع وأنماط القطاع الصناعي لصالح فرع الصناعات الكيماوية والنفطية ، وأسفر عن ذلك هيمنة سلعة واحدة هي النفط الخام ومنتجاته ، على مسار التغيرات في المتغيرات

الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي وبخاصة ميزانية الحكومة و سعر صرف العملة المحلية وميزان المدفوعات والإنتاج والتشغيل والاستثمار والاستهلاك والتصدير والاستيراد .وباختصار فأن مصير الاقتصاد العراقي ظل رهينة للعوامل الخارجية وفي مقدمتها للظروف والتقلبات التي تخضع لها عملية تسويق النفط الى الأسواق الدولية .

## المراجع والهوامش

- (1) عمرو محي الدين "التخلف والتنمية" دار النهضة العربية ،بيروت ،1976، صص 227-237
- (2)وزارة التخطيط" الخطة بعيدة المدى،الاتجاهات الرئيسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق لغاية 1995 " بغداد ، 1974 ص 10
- (3) B.H.chenery " Structural Change and Development Policy " oxford university press , 1979 Pp.20-21(3)
- (4) احمد ابريهي العلي " تقويم السياسات الاقتصادية في العراق للفترة 1980 -1991"وزارة التخطيط ، بغداد ، 1992، ص ص 1-5
- (5) وزارة التخطيط " خطة التنمية القومية 1986 -1990 ، الإطار العام " بغداد ، 1985، ص ص 47-55 .
- (6)وزارة التخطيط ،هيئة التخطيط الاقتصادي" الاقتصاد العراقي 1980 - 1990 " بغداد ، 1992 ، ص 121
- (7) احمد ابريهي العلي" نمط العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لأغراض تخطيط التنمية في العراق "وزارة التخطيط ، بغداد 1983،ص45
- (8) حسين عجلان حسن " تحليل التغيرات البنوية في الاقتصاد العراقي خلال فترة الثمانينات " وزارة التخطيط ، بغداد ، 1990، ص 14
- (9) P.A.Yotopolous & J.B.Nugent ; " Balanced Growth and Linkage " Quarterly Journal of Economics , No 2, May , 1973, P.161.
- (10) صبري زابر السعيد " القيمة العملية للانتفاع من مقاييس الارتباطات الامامية والخلفية " مجلة الاقتصادي ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ،العدد 3-4 ، السنة 23 ، كانون الثاني ، 1980 .
- (11) UNIDO " Industry and Development . Global Report "1987-1988 " Vienna , 1988 PP 104-108
- (12) UNID " World Industry Since 1960 " UN ,New York,1979, P.65
- (13) وزارة التخطيط ، " العلاقات التشابكية لأنشطة الصناعة التحويلية "بغداد-1989 ، ص ص 16-18
- (14) F. perroux " Notes on the Concept of Growth Poles "in Robert D.Dean , William .H. Leahy and David . L. McKee " Regional Economics , Theory and practice , The Free press , New York , 197 , PP 95-100
- (15) M.Dobb" An Essay on Economic Growth and Planning " London , and Paul , Routledge 1960 , PP61-70
- (16) " A.O.Hirschman " The Strategy of Economic Development " Op.cit. PP65-70
- (17) Hoshiar Marouf; " The strategy of Industrialization and its Location consequences in Iraq " unpublished (17) D.S.C Thesis ,Academy of Economics ,Pozan ,Poland ,1983,pp .13-14
- (18) UNIDO; " Hand Book of Industrial Statistics,1988 " Vienna,1988,P47
- (19) الهيئة المصرية العامة للتصنيع " اثر المشروعات العامة للنهوض بالصناعات الصغيرة " ورقة مقدمة الى المؤتمر الافروآسيوي الأول لتنمية الصناعات الصغيرة، القاهرة، 1969، ص2
- (20) H.W.Singer " International Development , Growth and Change " McGraw - Hill , New York , 1964 ( )
- (21) UNIDO , " Small Scale Industry " New York , 1969 , pp 6-8(21)
- (22)وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي " دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية "بغداد ، 1989،
- (23) Hoshiar Marouf " Op.cit " pp9-11(23)
- (24) سعيد عبد الوهاب الخصري " الفن الأنتاجي وأثره على كفاءة الاستثمار في الدول النامية " دار اللوتس ، القاهرة، صص 60-63
- (25) UNIDO " World Industry " Op.cit , p.251
- (26) A.O.Hirschman " Op.cit " p.35(26)
- (27) Hoshiar Marouf " Op.cit " pp 25-26(27)

- (28) وزارة التخطيط " الخطة بعيدة المدى " بغداد ، 1974 ص 50
- (29) فـرهنـك جـلال وآخرون " حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987 ، ص ص 20-24 و ص ص 37-40 للمزيد من
- (30) هوشيار معروف " التحول البنائي والكثافة النسبية للعنصر الانتاجي " من وثائق المؤتمر العلمي لكلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، 1993 ، ص ص 20-25
- (31) وزارة التخطيط ، " الخطة بعيدة المدى ، الاتجاهات الرئيسية " مصدر سابق ، ص ص 181-184
- (32) F.Stewart " Choice of technique in Developing Countries " Journal of Development studies , VOL .9 , October , 1972 , pp99-110
- (33) البنك الدولي " تقرير التنمية ، 1987 " ترجمة مركز الأهرام ، القاهرة ، 1987 ، ص 9 .
- (34) المنظمة العربية للتنمية الصناعية " مدخل لاستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون العربي " بغداد ، 1982 ، ص ص 41-44 .
- (35) Bela Balassa " A stages Approach to Comparative Advantage " in UNIDO " Industry and Development " Global Report , 1993 - 1994 " Vienna , 1993 , p.88
- (36) عمرو محيي الدين " التخلف والتنمية " مصدر سابق ، ص ص 352-357 .
- (37) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي " التخصيص المكاني للصناعات في محافظات القطر " بغداد، 1993، ص ص 36-30
- (38) J.G.Williamson " Regional Inequality " Op.cit , pp 167- 172 .
- (39) هوشيار معروف " نشر التكنولوجيا في الأقطار النامية " المصدر السابق ، ص ص 25-27
- (40) الفريد سمعان " المنشآت الصناعية في المنطقة الصناعية في أم قصر في البصرة " وزارة التجارة ، بغداد ، 1974، ص ص 15-19
- (41) T.Hermansen " Spatial Organization and Economic Development " University of Mysore, India, 1971, pp.36